

**الفصل الثامن**  
**التمويل والإدارة وأدارة الأعمال**  
**الدولية**

obeikandi.com

## الفصل الثامن

### التمويل والإدارة وأدارة الأعمال الدولية

بات التمويل يشغل اهتمام واسع، لدى الأوساط الدولييه (الأكاديميه والرسميه) بأعتبره يشكل احد المحاور الرئيسييه بين الدول المتقدمه والدول الناميه، وركنا اساسيا في جدول الأعمال للاقتصاد الدولي، ويعود ذلك الى التعامل بالعملات الأجنبيةه وعمليات الأستثمار والتحويل على الصعيد الدولي من جانب وارتباطه بشكل وثيق بالحياه الأقتصادييه والماليه لجميع دول العالم.

ولكون الفتره مابعد الحرب العالميه الثانيه، التي شهدت ميلاد العديد من المنظمات، الأقتصادييه والسياسيه والعسكريه، المتباينه في اختصاصاتها وفي حجمها وفي اهدافها، التي تجاوزت المئات من المؤسسات الحكوميه والغير حكوميه.

وماحصل من انهيار نظام بريتون وودز في بداية السبعينات وماانعكس من اضطرابات ومشاكل عالميه، فرض على العالم نوعا من التعاملات والأنماط تختلف عما كان من قبل، فيما يتعلق بثبات سعر الصرف او القرض والأستثمار المباشر، والتأثيرات المتزايديه في الفعاليات المصرفيه، علاوة مايشكله ذلك من قضايا جوهريه تتعلق بهذه البلدان وعلى التزاماتها الماليه وفي علاقاتها الأقتصادييه الدولييه.

كما يلاحظ حجم الهجمه الكبيره التي تقودها بعض المنظمات الدولييه والتكتلات الأقتصادييه العملاقه ومن ورائها الدول المتقدمه، بذريعه عدم قدرة البلدان الناميه من الناحيه الماليه والأداريه والأقتصادييه،

ضمان، استضافة الاستثمار الأجنبي دون ان يؤمم، كما ويلاحظ مدى  
الاستراتيجيات التي تصاغ بين جانبيين وعالمين.

وهكذا تضاعف الأهتمام المتزايد بمسائل التمويل الدولي، وذلك  
لمواكبة التعاون المتعاظم على الصعيد الأقتصادي بجانبه التجاري  
والمالي، ومعرفة درجة التفاعل العالمي من التدخل الأقتصادي، بشكل  
غير مسبوق، بعد انتشار التكتلات الأقتصادية على خارطة الأقتصاد  
العالمي.

ولاشك "ان للعوالمه الأقليميـه Regional Globalization وأبعاد  
الثوره العلميه التكنولوجيه دورا كبيرا في ذلك ولاسيما في ظل عالمية  
الأسواق الماليه". بعد ان جرى تحرير الحركه الدوليـه لرؤوس الأموال،  
وتخفيف القيود عن الصرف الأجنبي، وأستحداث الكثير من القنوات  
الأستثماريه، وظهور المصارف الشامله.

مما يتطلب معرفة هذا الواقع والتعامل معه والتعرف على المتغيرات  
والمستجدات التي تحصل، خاصة وان الدول الناميه لاتتمثل لها في دوائر  
المؤسسات الماليه الكبرى "كصندوق النقد الدولي" ولذلك لايحق لها  
ادارة ازماتها الماليه، وبنفس الوقت غير قادره على ادارة اقتصادياتها،  
وربما ايضا "غير قادر" حتى على ادارة شركاتها المحليه".

وكان للتعامل على صعيد الدول الصناعيه الكبرى مثل مجموعه  
الخمسـه (G.5) ومجموعه السبعـه (G.7) الى جانب المؤسسات صندوق  
النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها من المؤسسات الماليه الكبيره، التي  
تعتبر بمثابة التنظيمات الماليه الأكثر اهمية في تحديد العديد من

المؤثرات على الحياة الأقتصادية الدولييه مثل، تحديد الأسعار للعمالات،  
واسعار الفائده الدولييه وديون الدول الناميه، هذا بالأضافه الى النمو  
السريع والمتواصل في مجال الأعمال الدولييه، التي تعتبر من اكثر  
المميزات والسماح، خلال العقود الأخيره من القرن العشرين، على  
الصعيدين الأقتصادي والسياسي، فقد تزايد انفتاح معظم الأسواق  
العالميه على بعضها البعض... خاصة في مجالات التبادل التجاري  
والأستثمارات والأدوات الماليه المختلفه، وتزايد حجم التدفقات التجاريه  
والماليه بين الأسواق العالميه وخصوصا في اسواق "اليورو" اي في اسواق غير  
سوق عملة البلد المحليه. يضاف الى ذلك انتشار المراكز الماليه والقدرات  
والأساليب المبتكره في ادارتها مثل حقوق السحب الخاصه والفوائد...  
الخ. وأتفاقيات "الجات وغيرها" وما يترتب عليها من التزامات ومزايا في  
تطور الفكر الأداري، وما ينعكس من متطلبات هذه المرحله، على  
الأدارات في البلدان الناميه، وما تتركه من آثار على اقتصاديات البلدان  
الناميه "الضعيفه والهشه" وعلى واقع السياسه الأقتصادييه وهذا بشكل  
عام - لاسيما التقدميه منها - وما يتركه من آثار واسعه النطاق على  
مستوى الأداء لأقتصاديات هذه البلدان، وما شكل من ارتباط هذه الدول  
بعلاقات تبعيه بالسوق العالميه بأبعادها الماليه والتجاريه والتكنولوجيه،  
باعتبارها (البلدان الناميه) الأضعف على صعيد المساومه الدولييه  
وما يشكل ذلك من معاناة أيضاً على (البلدان العرييه) من ازمان ماليه  
مستديمه في معاملاتها الدولييه، وحالات العجز المزمته في موازين  
مدفوعاتها وبالأضافه الى العجز في موازاناتها العامه، وضعف موقف

احتياطياتها الدوليه ، وتفاقم الديون الخارجيه وأرتفاع الأعباء بالأضافه الى التضخم والبطاله وتدهور اسعار صرف العملات الوطنيه ، وتدهور معدلات التبادلات التجاربه ، فكيف ينعكس ذلك على مسرح الحياه الأتماعيه والسياسيه لشعوب هذه البلدان؟!

إن التمويل الدولي ، المرتبط بتوفير رؤوس الأموال دوليا بجوانبها السلعيه والنقديه ومايرافقها من انسياب السلع والخدمات بين مختلف دول العالم ومايرافقها من تدفقات ماليه لأغراض الأستثمار الخارجيه بصوره متعدده ، والى الأهميه الدوليه في العلاقات الماليه والنقديه ، وتسليط الضوء على المراحل التي مرت بها النقود في العلاقات الأقتصاديه الدوليه بأشكالها المتنوعه ، وبخاصة بالنسبه للعملات القياديه وصفاتها ، والحاجه الجوهريه لوجودها بالنسبه للبلدان الناميه وما تتطلبه عمليه التتميه الأقتصاديه- الأتماعيه والوصول الى مستوى ملائم لنموها الأقتصادي ، وسد النقص الحاصل في ميدان رأس المال ، والبحث عن هذه الموارد يشكل احد التحديات بالنسبه لنموها ، كما ويحظى بالاهميه معرفه أوجه النشاطات الجديده لأدارة الاعمال الدوليه والوقوف عند التفسيرات النظرية حول الحاجه للتمويل الدولي.

#### هدف البحث:

يسلط البحث الضوء على طبيعة مادة التمويل الدولي ، وضروره استيعابها وفهمها ، بأعتبارها ماده علميه معاصره ، تتطلب المزيد من المعرفه والمناقشه ، في ظل المتغيرات في مجال التمويل الدولي ، ما بعد الحرب العالميه الثانيه ولحد الآن ، وماحصل من اضطرابات ومشاكل

عالمية اثر انهيار نظام بريتون وودز في ١٩٧١ ، وما فرضه على العالم في تعاملات وسياسات ، فيما يتعلق بسعر الصرف الثابت والقروض الدولييه كأحد انماط التمويل الدولي من الأستثمار الأجنبي ، وما حصل من تطورات على مستوى الفكر والميدان والتجارب والتطبيق التي تتطلب ، المناقشه والتوضيح ، والتفسير والوقوف على نتائجها ومدى تأثيرها على البلدان الناميه ، في ظل الأستراتيجيات الجديده لأدارة الاعمال الدولييه ، التي تصاغ بهدف تكريس الفجوه بين عالم متقدم وآخر نامٍ ، ان هدف البحث هو محاولة فهم هذا الواقع وأدراكه ومعرفة كل المتغيرات والمستجدات التي تحصل في ميدان مادة التمويل الدولي ، التي تمكن الباحث والدارس من تشكل توليفه معرفيه ، توفر ارضية يستند عليها في بنائه العلمي.

يشكل التمويل والأداره وادارة الأعمال محور اهتمام رجال الأعمال والدول والشركات ، ويتمثل من ناحيه اقتصاديه حول جدوى التمويل والأستثمارات في الدول الناميه ، وبخاصه من وجهة النظر السياسييه والنظريه ، حيث يدور الجدل حول الدوافع ، من وراء ذلك وتثير الأشكاليه حول محدداته وآثاره الأتماعيه واقتصادييه والسياسيه ، ويحاول البحث أستعراض العديد من وجهات نظر الأقتصادييين بمختلف مدارسهم الفكريه ، وطروحاتهم العلمييه ، وكذلك دول التمويل ووجهات نظر الدول المضيفه ، جهد الأماكن.

## فرضية البحث:

من البديهي ان اي تمويل او استثمار "منتج او خدمي" يزيد من حجم الموارد الوطني، اي انه يقدم اضافة الى القاعده الأقتصاديه للدوله، والسؤال المطروح حول نوع التمويل او الأستثمار هل يعمل كرديف للأستثمار المحلي؟ والجدال ينصب على أن الفرضيه من هذا النوع، لاتعطي اجابة واضحة، بسبب وجود اختلافات جوهرية بين هدف الشركات المتعدية الجنسيه، وهو تحقيق الأرباح في البلد المضيف، واشكالية توزيع عوائد الأستثمار بين الطرفين... ويحاول البحث مناقشة ذلك بأوجه متعددة وتسليط الضوء على هذه الناحية ومقاربه وجهات النظر.

## منهجية البحث:

يحاول البحث، التركيز على عناصر التمويل الدولي وأدارة الأعمال الدولي، وكلاهما يعدان، من القضايا المعاصره، وهذا ماتؤكد الأدبيات لأقتصاديين عديدين، يضاف الى ذلك هو تأكيد المؤسسات المسؤوله عن التمويل وأدارة الأعمال، والتي تفترض المنهجيه العلميه في تناولها وتحليلاتها للعناصر المشكله لذلك النظام الدولي وعملياته وآلياته، ويحاول الباحث ان يعرض البحث بطريقه علميه جهد الأمكان من خلال قراءه نقديه لمؤلفات عديده في حوزة الباحث، وقراءة نقديه لمنهجيه لمنظمات الاموال وادارة الاعمال الدولي، التي نأمل أن تجعل الموضوع قريب للفهم والأستيعاب، وان يكون مقبولا، خاصة وان الباحث، يقر، بتعقيدات الماده، وقلة مصادر البحث (التي تحت التصرف)

ولكنه ايضا ، يحاول ان يعرضه بطريقة منهجية توصيفيه وتحليليه ،  
تسهم في حلحلة بعض الأشكالات... واضعا قراءته الحياديه في التناول.

التمويل الدولي: المفهوم، الأهميه، الأهداف

## ١ - مفهوم التمويل الدولي:

تشير الكثير من البحوث الأقتصادية الى ان مصطلح التمويل  
الدولي International Finance يتألف من كلمتين Finance ،  
وهذا يعني توفير المصادر الماليه لتغطية نفقات جاريه اورأسماليه وفق  
شروط معينه تتضمن السعر والأجل، وبات هذا المفهوم شائعا منذ العقود  
الأولى من القرن العشرين اما كلمة International ، فيقصد بها  
مجموعة الدول، وقد شاع استخدامه بعد الحرب العالميه الثانيه، حيث  
النظام الدولي الجديد الذي ساد بعد الحرب، ونشأت على اثره المؤسسات  
الدوليه مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للأنشاء والتعمير... كما  
وتشير كتابات اخرى بأن ماقصد بالتمويل الدولي، هو ذلك الجانب من  
العلاقات الأقتصادية الدوليه المرتبطه بتوفير وانتقال رؤوس الأموال دوليا ،  
ويتخذ ذلك جوانب عديده منها (١) الجانب السلعي (الحقيقي) للأقتصاد  
الدولي (٢) الجانب النقدي او المالي، الذي عادة مايرافق انسياب السلع  
والخدمات فيما بين دول العالم (٣) التدفقات الدوليه لرأس المال لأغراض  
الأستثمار الخارجي بمختلف صوره، ويندرج التمويل الدولي ضمن البعد  
الثاني، وتظهر اهميته، كنتيجه حتميه للعلاقات الماليه والنقديه في  
الأقتصاد الدولي، ويمكن تصنيفها حسب هذه الكتابات الى المجموعات  
التاليه:

١. الحسابات المترتبة على المبادلات التجارية بشقيها (الصادرات والأستيرادات - السلعيه والخدميه) بين البلدان المختلفه.
  ٢. التدفقات الدوليه لرؤوس الأموال بأشكالها المختلفه (كالقروض والأستثمارات.... الخ)
  ٣. الألتزامات الماليه على البلدان المترتبة على الأوضاع السياسيه السائده في العالم (كما في حالة التعويضات عند حصول حرب... الخ).
- وعلى ما يبدو، ان التمويل الدولي، وفق الضرورات المطروحه، يعد حاجة لوجود وأستمرار اي اقتصاد سواء كان ناميا او متقدما، وهو حاجة جوهريه لأقتصاديات البلدان الناميه، حيث تتطلب عمليه التنميه الأقتصاديّه - الأقتصاديّه، توفير احتياجات عديده، للوصول الى مستوى ملائم لمعدل النمو الأقتصادي "ويأتي في المقدمه منه رأس المال (Capital) بوصفه احد عناصر الأنتاج الأساسيّه، وفقدانه او ضعفه في البلدان الناميه نجدها مضطره للأستعانه برأس المال الأجنبي لسد النقص الحاصل في العمليه التنمويه في هذه البلدان، وهكذا فأن البحث عنه هو اهم تحدي التي تجابه البلدان الناميه بغية رفع معدلات النمو الأقتصادي.
- وكان نشاط التمويل ولايزال يمارس من قبل المؤسسات الماليه بما فيها من مصارف وبيوت المال والأستثمار والأدخار، وكذلك من قبل الأسواق الماليه ومن قبل المؤسسات الماليه الدوليه بما فيها ايضا من مصارف دوليه وأسواق ماليه دوليه، وكذلك المؤسسات الماليه المنبثقه عن منظمه الأمم المتحده او المنظمات الدوليه الأخرى.

ومنذ عقد الخمسينات تطورت اكثر وخاصة في العقود اللاحقه ، واصبحت المصارف الدوليه ، هي الظاهره المهيمنه على العالم في عقد السبعينات وماتلا ذلك ، فلقد ازدادت حركة الأقراض الدوليه وارتفع حجم القروض الدوليه الى مستويات لم يكن يعرفها العالم من قبل ، بالإضافة الى الظواهر الدوليه الأخرى مثل الأستثمار الأجنبي المباشر والمحفظي وبدأت عمليات الأنفتاح وتخفيف القيود الى غير ذلك من الظواهر.

ولابد من التمييز بين عوامل نشوء وتطور التمويل الدولي ما قبل الحرب العالميه الثانيه وما بعدها ، فأذا كانت قبل ذلك التاريخ تختصر الأنشطة المصرفيه على الخدمات التقليديه مثال ذلك ، المدفوعات وتمويل التجاره الخارجيه وغيرها من الأعمال المصرفيه ، فقد جرى تحول كبير عن العمله الأسترلينييه الى الدولار الأمريكي ، بعد ان فقد الأسترليني هيمنته على التعاملات الدوليه ، بعد القيود التي وضعتها الحكومه البريطانيه على تحولات العملات... ولغاية نهاية عقد الخمسينات ، حدث تطورين هامين في تنظيم التمويل ، الأول منها القيود التي فرضتها الحكومه البريطانيه على التعاملات الخارجيه للأسترليني كما اسلفنا ، وذلك اثر الأزمه التي حدثت بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٧ وعلى اثره منعت الحكومه البريطانيه تمويل التجاره بالباون بأستثناء التجاره البريطانيه منها ، فضلا عن تحديدها لتمويل الأئتمانات التجاربه ، والثاني ، وهو الأهم ، هو بداية تحول ميزان المدفوعات الأمريكي من الفائض الى العجز ، وكان هذا في بداية عقد الخمسينات. وان تنامي حجم المتاح من

الدولار في اوروبا وبعض المناطق الأخرى، قد خلق دورا لعملة الدولار التي باتت مهيمنة على احتياجات العملات في العالم. ومنذ ذلك الحين برز الدولار كعمله دوليه تستخدم في تمويل التعاملات الدوليه.

كما وتشير البحوث، الى انه ترافقت مع بداية تحرك المصارف الأمريكية لتأسيس قروع لها في اوروبا، وتزايد الطلب على الدولار في تمويل التعاملات، والذي بات يعرف بسوق "الدولار الأوربي" الذي تحول الى سوق العملات الأوربيه، بعد ان دخلت العديد من العملات الأوربيه والآسيويه... واتسع السوق في الستينات... وبات الدولار العمله الدوليه الأكثر اهميه... وفي الفتره من عقد الستينات وبداية عقد السبعينات من القرن الماضي. كانت حافظه في التغيرات المصرفيه،... وسرعان مابدأت، بإنشاء شبكات لها وفروع ومكاتب في خارج الوطن الأم والعمل في الأسواق الأجنبيه (اسواق نقد او لعملات اجنبيه) وجرت عملية تدويل لذه الأنشطة المصرفيه وأزدادت تجارة العالم وتنامي الدخل القومي. وظهرت مفاهيم تحرير التجاره كأحدهم العناوين على اجنده العديد من الدول المتقدمه فضلا عن اهمية المسائل الأخرى المتعلقة بتحويل العملات والتطورات التكنولوجيه... واصبحت الأقتصاديات اكثر تدخلا وتقاربا، هذا وقد نمت الشركات متعدية الجنسيه وزادت عمليات التدويل في الصناعات والتجاره.

## ٢ - الأهميه والأهداف:

تشير المؤلفات الى انه، كان لنمو العملات في الستينات والسبعينات نموا هائلا، فقد بلغت الموجودات من العملات الأجنبيه في

تسعة دول أوروبية ١٢,٤ مليار دولار في سنة ١٩٦٣، منها ٩,٣ مليار عملات بالدولار، وفي نهاية العقد، كان حجم العملات الأجنبية ٦٣,٤ مليار دولار "أي تضاعف إلى أكثر من خمسة أضعاف"، كان منها ٥٣ مليار دولار عملات بالدولار ورغم ذلك بقيت المصارف الأوروبية أصغر بكثير من المصارف الأمريكية، فمثلا كانت موجودات المصارف التجارية الأمريكية تبلغ ٥٢٧ مليار دولار في نهاية سنة ١٩٦٩.

كما ويشير أيضا إلى ظهور مفاهيم تحرير التجاره كأحدهم العناوين على اجندة العديد من الدول، فضلا عن اهمية المسائل الأخرى التي تتعلق بتحويل العملات والتطورات التكنولوجية، وأصبحت الأقتصاديات أكثر تداخلا وتقاربا، هذا ونمت الشركات متعددة الجنسيه، وزادت عمليات التدويل في الصناعات والتجاره.

وشهدت فترة السبعينات تطورات كبيره وخطيره وزيادة حجم المصارف الدوليه، وانتقلت من مؤسسات هامشيه إلى مؤسسات متكامله مع النظم المصرفيه الوطنيه، وفي إطار العلاقات النقدية الوطنيه والدوليه، وتبلورت سلسلة التطورات في هذه الفتره باتجاهين:

الأول: زوال القيود التي كانت قد فرضت على حركة رأس المال وفي عدد معين من الدول.

والثاني: اثر ارتفاع اسعار النفط واستراتيجيه اعاده التدوير التي فرضت على الاسواق الماليه، اثر انهيار نظام (بريتون وودز).

كما حددت سنة ١٩٧٤، وهو التاريخ الذي ازلت فيه الحكومه الأمريكيه القيود التي فرضتها في عقد الستينات، والتي تهدف في الأساس الأول:-

١. بناء العلاقه بين السوق الأمريكيه وسوق العملات الأوربي وخلق التضارب بينهما، وخاصة سعر الفائدة.
  ٢. ازالة القيود على حركة رأس المال في الولايات المتحده.
  ٣. زيادة حجم القروض الممنوحه من سوق العملات الأوربيه والمراكز المغتربه وبالعاملات المحليه
- والجانب الأخر او الحدث المهم في تلك الفتره، يكمن في سياسة اوبك (OPC) الجديده برفع الأسعار، وكان له ابلغ الأثر على عمليات التمويل الدولي، وخاصة في مسألة عمليات اعاده "التدوير الدولاري" ومضامينها الواسعه. حيث كان لغاية عقد السبعينات لم تكن الرؤيه واضحه تجاه التمويل الدولي، وقد حدث التغير الكبير في ذلك العقد وخاصة بعد سنة ١٩٧٣، حيث كان للتمويل الدولي يقتصر على مايقدمه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وباقي المؤسسات التي تؤول الى منظمة الأمم المتحده. وبعد هذا التاريخ دخل السوق الخاص، بما فيه من مصارف دوليه، متخطيه للحدود، وتفاقت العجوزات في نهاية عقد السبعينات وأستطاع الدولار ان يهيمن على معظم التعاملات الدوليه، وبزيادة العجز في ميزان المدفوعات الأمريكيه، بدأت العديد من الدول المتقدمه ومن خلال مصارفها المركزيه بتتويج احتياطاتها من العملات مثل المانيا واليابان وغيرها...

## التفسيرات النظرية لحاجة التمويل الدولي

تشير العديد من البحوث الاقتصادية الى نماذج تتمويه عديده لتفسير مشكلة حاجة البلدان النامية الى التمويل الخارجي ومنها نموذج هارود - دومان (Harrod-Domar Nodel) الذي استهدف بيان مدى الترابط الوثيق بين الناتج القومي ومعدلات استثمار رأس المال، اي على الفجوة ما بين الأستثمار المرغوب ومستوى الأذخار المحلي، والتي اطلق عليها فجوة الأذخار (Saving Gap) او فجوة الموارد المحلية (Domestic Resources Gap) وتجسد هذه الفجوة، النقص في المدخرات المحليه للبلد - المقترض - وهي تساوي حجم رأس المال الأجنبي "كالقروض مثلا" اللازم توفيره تحقيقا لمعدل النمو المطلوب، اي ان رأس المال الأجنبي سيستخدم بجانب الأذخارات المحليه لتغطية مستوى الأستثمار المطلوب، ويعد هذا النموذج من اكثر التحليلات، اهمية في ابراز الدور الحيوي لرأس المال الأجنبي في عملية التنمية الاقتصادية.

أما نظرية والت روستو "Walt Rostow" فقد جاء التركيز على ضرورة رفع معدل الأستثمار، بغية وصول الأقتصاد الى مرحلة الأنطلاق "Take Off" ليصبح قادرا على تسيير ذاته بذاته او مايسمى بـ "مرحلة النمو الذاتي Self-Sustained Growth".

ومما يلاحظ على كلا النظريتين هارود - دومان + نظرية روستو، تفترضاً "وجود الشروط اللازمه للتنمية في البلدان النامية، والواقع عكس ذلك، يضاف الى ذلك، ان العامل الخارجي او العوامل الخارجية غير ملائمه" وهي خارج عن ارادة هذه البلدان، وذلك بحكم

تبعية اقتصادياتها الى النظام الأقتصادي العالمي الذي تسيطر عليه الدول المتقدمه" ❖

كما يرى البروفسور سامولسن "Samuelson" انه طالما هناك معوقات كثيره اما التكوين الرأسمالي "Capital Formation" من المصادر الحقيقيه فلا بد من الأتكال على المصادر الخارجيه، حيث اوضح، ان المشكله الرئيسييه في العديد من البلدان الناميه، هو النقص الشديد في المدخرات وخاصة في المناطق الفقيره، حيث تتجلى ظاهره تنافس الأستهلاك الجاري المتزايد اما الحاجه الى استثمار الموارد التي تعاني من الندره Scarcity والنتيجه هي توجه قدر ضئيل جدا من الأستثمارات للأسراع من عمليه التتميه الأقتصادييه.

كما ويقول، بول باران (Paul Baran) في ذلك "تتولد الحاجه الى النمو الخارجي جراء فقدان المجتمع لفائضه الأقتصادي عن طريق تحوله الى الدول الأستعماريه، وهو بذلك له الفضل (كما يقول عرفان الحسيني) في تمييزه بين الفائض الحقيقي "الفعلي" Actual Surplus وهي الأذخارات المتحققه فعلا، والفائض الكائن " Potential Surplus" وهي الأذخارات غير المستغله بعد وبالتالي فإنه من المحتمل ان يكون الفائض الكامن اكبر من الفائض الحقيقي، وهنا تبرز المشكله في كيفية جعل الأذخار الممكن متحققا فعلا، وذلك عن طريق اجراء تغيرات جذريه في الأقتصاد القومي، لتعبئة هذا الفائض، ويؤيد هذا الرأي نيركسه (Wurkse) حيث يدعو الى البحث عن اسباب الهدر في الموارد التي تؤثر على الأذخار لتكون احدى وسائل تكوين رأس المال في

البلدان النامية، فهي نوعا من الأدخار الكامن، وينظم الى هذا الطرح ايضا بول سويزي Paul Sweezy ودوس سانتوس Dos Santos وسمير امين وغيرهم الذين يؤكدون على وجود العلاقات غير المتكافئه بين البلدان المتقدمه والبلدان الناميه، الذي يجعل من الصعب او ربما من المستحيل احيانا على هذه البلدان ان تتحرر اقتصاديا من طوق التبعية❖. كما ويشار ايضا الى اهم اوجه الضياع في الأدخارات في البلدان الناميه ومنها:

١. البطاله بأنواعها السافره والمقتعه Disguised Unemployment

٢. الأكتناز

٣. التصرف غير العقلاني بالنقد الأجنبي

٤. الأستهلاك غير العقلاني (العام والخاص)

٥. التهرب الضريبي

٦. هروب رؤوس الأموال للخارج "Capital Flight" والتحويلات الأخرى

وان تعبئة المدخرات الضائعه من شأنها ان ترفع من معدل الأدخار المحلي ومن ثم الأستهثار المحلي دونما اضرار بمستوى معيشة الأفراد وانما ستعمل على تقليل فجوة الموارد المحليه والحاجه الى التمويل الخارجى، وان الأدخار هو المصدر الرئيسي للأستهثار، وتظهر عادة على شكلين من التدفقات (Flows).

أ- المتفقات النقديه - موارد نقديه - محليه او اجنبيه اللازمه لتمويل المشاريع في الأقتصاد

ب- التدفقات العينية: التي تشمل كافة السلع الإنتاجية (الرأسمالية) كغطاء سلعى للاستثمارات المخطط تنفيذها مثل مكائن، آلات، معدات، طاقه، قطع غيار.

ويحدث التوازن الأقتصادي حينما يتطابق الأدخارات مع الاستثمارات  $S \equiv 1$  بيد انه يصعب تحقيقه لعدم تطابق كل منهما بالضرورة، وماتعانيه البلدان الناميه في الجانب يمكن تلخيصه بالنقاط التاليه:

أ- تشوه في البنيه الأقتصادييه والإنتاجيه

ب- ضعف الأستغلال للموارد المتاحه

ت- انخفاض الإنتاجيه

ث- انخفاض الدخول

ج- تراجع مدخرات الأفراد

ح- تزايد الأستهلاك

أ- ارتفاع التضخم

ولذلك تعاني هذه البلدان فجوة استثماريه مردها، ضآلة حجم رأس المال في قطاعاتها الإنتاجيه، وهنا تظهر الحاجه للتمويل الخارجى... وبالتالي تحصل فجوه خارجيه تدعى بفجوة التجاره الخارجيه ( Foreign Trade Gap)، التي تجسد الأختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، ويطلق هذا التحليل بنموذج الفجوتين "Two Gaps Model" والذي يتلخص الى المعادله التاليه:

تحويلات + صادرات - فائده + استيراد = ادخار - استثمار

$$I - S = (M + R) - (X + T)$$

توازن خارجي توازن داخلي

حيث

M - الأستيرادات (المنظوره وغير المنظوره)

R - مدفوعات الفائده

X - الصادرات (المنظوره وغير المنظوره)

T - تحويلات العاملين في الخارج

وتشير هذه المعادله الى وجود التوازن الداخلي على الطرف الأيسر منها، والتوازن الخارجي على الطرف الأيمن، والأختلال الحاصل في اي منها سينعكس على التوازن الآخر، اي اذا اريد زيادة الأستثمارات بقدر يفوق مايمكن تدبيره من مدخرات محليه، لابد من وجود فائض في الواردات، يتأتى من تدفق نقدي اجنبي صافي الى الأقتصاد، وهنا ينبغي توضيح حقيقة عدم اشتراط تعادل هاتين الفجوتين منظورا اليهما في فتره مستقبليه (Ex-ante) طالما انه ليس هناك ما يضمن تحقيق ذلك، كما يشير الى ذلك (د. رمزي زكي في "ازمة الديون الدوليه، رؤيه في العالم الثالث - القايره - ١٩٧٨، ص٤٤"). ان السبب يعود الى عدم ضمان تعادل وتطابق قرارات الأستثمار او الأذخار في فتره زمنييه محدده، حيث ان قرارات الأذخار وكذلك قرارات الأستهلاك مرتبطه بالأفراد والعوائل والتي تعتمد على دخولهم الشخصيه بصفه اساسيه، اما قرارات الأستثمار فأنها مرتبطه بالتبادل الخارجي (Foreign Exchange) اي حصيلة

الصادرات (السلع والخدمات)، اي تعتمد على الأغلب على عوامل الطلب الخارجي، وهي ظروف الأسواق العالمية وحاجاتها لمنتجات البلدان المصدره، ولذلك فهي تختلف عن العوامل التي تحدد حجم الاستيرادات، مثل حجم الأحتياجات الدوليّه المتوفّره والموارد المحليّه المتاحه، وهذا ما يذهب اليه الأقتصادي "Healey" في تحليله ❖ "عادة ماتكون هاتان الفجوتين بمستويات مختلفه طالما ان هناك تفاوتاً في حجم معدل النمو المستهدف" حيث يشير الأستاذ "عرفان تقي الحسيني" الى انه "من الممكن تطابق الفجوتان المذكورتان في حالة تحديد حجم معين لمعدل النمو، وهكذا فإن المستوى المنخفض عن ذلك المعدل يترتب عليه وجود فجوة التجاره الخارجيه تفوق فجوة الموارد، الأمر الذي يستلزم توفير نقد اجنبي بمقدار ذلك الأنخفاض، والعكس عندما يزداد المستوى المطلوب من النمو، حيث يستدعي ذلك وجود صافي من رأس المال الأجنبي، وبالتالي فإن المشكله تدور حول عجز ميزان المدفوعات..."

ميزان المدفوعات (Balance of Payments)

أولاً

١. مفهوم ميزان المدفوعات، اهميته، تركيبته

يشير معظم الأقتصاديين الى ان مفهوم ميزان المدفوعات، بأنه سجل او حساب اساسي "المنظم والموجز" الذي تدون فيه كافة المعاملات الأقتصاديّه "Transactions" التي تتم بين المقيمين في بلد معين والمقيمين في البلد الأخر، خلال فتره معينه عادة ماتكون سنه واحده ❖، أما

صندوق النقد الدولي فقد عرف "ميزان المدفوعات" بأنه مجموعه من الحسابات تتم ضمن فتره معينه محدده بتسجيل نظام، لما يأتي

أ- قيمة المنتجات الحقيقيه، بما فيها الخدمات الصادره عن عناصر الإنتاج الرئيسيه، والتي يجري تبادلها بين الأقتصاد المحلي (الوطني) لبلد، وسائر بلدان العالم الأخرى.

ب- التغيرات المتولده من الصفقات الأقتصاديّه التي تطراً على موجودات البلد في الخارج او على دفيه

ج- التمويل من جانب واحد، المقدمه او المتلقاة من سائر دول العالم، والتي تمثل المقابل لموارد حقيقيه او لديون ماليه...

١. يلاحظ ان هناك اتفاق بين مجموعه التعريفات حوله مفهوم ميزان المدفوعات بأنه "سجل تقيّد فيه العمليات كافه التي تجري لمقيمين في بلد ما والخارج، خلال فتره زمنيّه اتفق عليها بالسنة"، كما ان هناك اتفاقاً ايضاً، كون ان ميزان المدفوعات الذي "يسجل كافة معاملات الأقتصاد مع العالم الخارجي، وبالتالي فهو" يبين مدى فاعلية الأقتصاد ونشاطه على مستوى علاقاته مع العالم الخارجي".

## ٢. اهمية ميزان المدفوعات

تجري الأشاره من قبل الأقتصاديّين، الى اهمية ميزان المدفوعات بالنسبه لمختلف البلدان، من ان الأغراض التي يؤديها ومن بينها يحددها د. صالح ياسر:

(أ) يتيح متابعة التغيرات في موقع البلد المعني، بالنسبه للتجاره العالميه من خلال مقارنة سلسله موازين مدفوعاته عبر سنوات متتاليه، وتساعد في

قراءة المعطيات من طرف السلطات المعينه في تحديد السياسات الاقتصادية الخارجية "وخصوصا التجاريه منها" في ضوء النتائج الفعلية "السلبيه أم الأيجابيه" في الموقف الخارجي للأقتصاد الوطني.

(ب) تعبر الصادرات والواردات من مكونات الدخل القومي للبلد المعني ولذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار، التغيرات في احجامها النسبيه، عند وضع السياسات التي تؤثر على الدخل القومي والتوظيف ومعدلات الأستثمار.

(ت) تؤثر التغيرات في المدفوعات والمتحصلات من العملات الأجنبية على العرض المحلي لعملة البلد ومن ثم على السياسه الماليه والنقديه الواجب اتباعها...

### ٣. أهداف ميزان المدفوعات

يتألف ميزان المدفوعات من جانبين، الجانب الأول ويطلق عليه، جانب دائن ويأخذ اشارة (+) وتدرج فيه كافة العمليات التي تحصل الدوله بمناسبةها على ايرادات من العالم الخارجي، وجانب آخر او ثاني ويطلق عليه جانب مدين، وبأشارة (-) وفيه توضع كافة العمليات التي تؤدي الدوله بمناسبةها استحقاق (مدفوعات) الى العالم الخارجي، ويجري التعامل فيه طبقا لنظرية القيد المزدوج في المحاسبه والتي تنص على تسجيل كل عملية من العمليات في جانب الدائن وفي جانب المدين في نفس الوقت. وفي هذا المجال تبرز اهداف ميزان المدفوعات، في انها توفر معلومات للجهات الحكوميه عن الوضع المالي العالمي للدوله، تساعد في التوصل الى قرارات بصدد السياسات النقديه والماليه من ناحيه،

وبصدد مسائل التجاره الخارجيه والمدفوعات من جهة ثانيه وهناك اهداف اخرى يمكن ايجازها في (١) توفير احصاءات التجاره الخارجيه ، وقياس تدفق الموارد بين دوله وأخرى (٢) تقديم معلومات عن المدفوعات والمقبوضات الأخرى بالصرف الأجنبي (٣) يستخدم ميزان المدفوعات لقياس اثر المعاملات الأقتصادييه الأجنبيه على الدخل القومي (٤) يشير الى عدم التوازن او الأختلال المستمر في ميزان المدفوعات يكون مؤشرا ، لأتخاذ وسائل تصحيحيه "من الجهات المعنيه" لأعادة التوازن.

#### ٤. هيكل "تركيب" ميزان المدفوعات

يجمع العديد من الأقتصادييين الى ان هيكل ميزان المدفوعات يتألف من خمسة حسابات وهم:

١. الحساب الجاري "Current Account" ، ويضم نوعين من الموازين وهما

أ. الميزان التجاري، الذي يضم "الصادرات والأستيرادات من السلع فقط وتسمى بالتجاره المنظوره "Visible Trade"

ب. ميزان الخدمات: الذي يشمل معاملات الخدمات مثل، خدمات النقل والتأمين والسياحه والصيرفه والدخول الأستثماريه (التي تتكون من الفائده وأيرادات الأسهم) ويسمى بالتجاره غير المنظوره " Invisible Trade" وهو من اكبر حسابات ميزان المدفوعات.

٢. حساب رأس المال (العمليات الرأسماليه) Capital Account ، وهي ايضا تنقسم الى نوعين:

أ. رؤوس اموال طويلة الأجل: التي تتجاوز السنة، وهي على نوعين، القروض طويلة الأجل والأستثمارات المباشرة او شراء الأوراق المالية (اسهم وسندات) او بيعها من والى الخارج.

ب. رؤوس اموال قصيرة الأجل: وهي لاتتجاوز السنة مثل العملات الأجنبية والودائع المصرفية والأوراق قصيرة الأجل، الكمبيالات، وتتسم بسيولتها الفائقة وسهولة انتقالها، وعادة ما يطلق على ميزان العمليات الجارية وميزان التحويلات من طرف واحد وحركة رؤوس الأموال الطويلة الأجل مجتمعة بميزان المدفوعات الأساسي "Basic Balance"

٣. حساب التحويلات من طرف واحد Unilateral Transfer Account ويشمل، الهبات والمنح والهدايا والمساعدات.

٤. ميزان الذهب والنقد الأجنبي، وهو الميزن الذي تنعكس فيه صايف العمليات المالية والنقدية التي تتم عبر الحسابات السابقة، لكنه يعكس حركة الذهب "بوصفه نقدا وليس سلعة" والنقد الأجنبي بين البلد والعالم الخارجي.

٥. فقرة الخطأ والسهو: وتستخدم هذه الفقرة لغرض موازنة الميزان من الناحية الحسابية، ويعود السبب في ذلك هو ان كل عملية تجري، انما تسجل مرتين في الميزان، مره في الجانب المدين "Debit" وأخرى في الجانب الدائن "Credit" نظرا لأتباع طريقة القيد المزدوج ( Double Entry Accounting System)، وتستخدم هذه الفقرة لخلق التوازن الحسابي لميزان المدفوعات في حالة وجود خلل اي عدم توازن Disequilibrium بين القيدين. ويحصل ذلك في حالة:

أ. الخطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادلته نتيجة لأختلاف في اسعار صرف العملات

ب. الخلل الناجم من تغير القيمة الخارجيه لعملة احد البلدين المتعاملين تجاريا.

ت. قد تقتضي ضرورات الأمن القومي عدم الإفصاح عن المشتريات العسكريه للبلد ، وبالتالي سوف تدرج قيمة هذه المشتريات بفقرة السهو والخطأ. وهناك قواعد للتسجيل ، التي اشرنا اليها في ان كل عملية في الميزان تسجل مرتين وهما الدائن والمديون... وان هناك مقابله نقديه في قيام المعاملات الأقتصاديّه ، تتساوى في القيمة وتتعاكس في الأتجاه (الحساب).

مثال توضيحي... (أفترضه الباحث حول العراق ، انطلاقا من افتراضات لبلدان اخرى)

١. نفرض ان العراق استورد سلع من الخارج بقيمة ١٠ مليون دولار ، فهذه القيمة ستسجل كفقرة مدين في ميزان الحساب الجاري لأنها ادت الى زيادة عرض السلع والخدمات المحليه ، ولكن دفع قيمة هذه الأستيرادات ستسجل كفقرة دائن في ميزان النقد الأجنبي ، لأنها ستقلل من حقوق العراق على الخارج اي تزيد من التزامات العراق للخارج.

٢. لنفرض ان العراق صدر نفطا الى الصين بقيمة ٨ مليون دولار ، فأن قيمة الصادرات هذه ستظهر كفقرة دائن في الحساب الجاري لأنها ستقلل من عرض السلع في العراق ، ولكن استلام قيمة هذه الصادرات ستظهر كفقرة مدين في حساب النقد الأجنبي ، طالما انها قللت من

المطلوبات العراقية تجاه الأجانب "الصين" مقابل تقليل من الأرصده الدولاريه لدى الصين.

٣. ولنفترض ان العراق قد اجّرت سفنها الى قبرص لنقل النفط العراقي وذلك بقيمة ٢ مليون دولار. ان هذا الأيجار يشابه عملية تصدير سلعه عراقسه وبالتالي ستظهر كفقرة دائن في الحساب الجاري. اما حينما تدفع قبرص قيمة هذا الأيجار (بالدولار) فستكون هناك زياده في الأرصده الأجنبيه، لدى العراق وستدخل كفقرة مدين في ميزان النقد الأجنبي.

٤. ولنفترض ان العراق بنت مصفاة للنفط في سوريا وقد بلغت قيمة هذه التمويلات ١٢ مليون دولار. فستظهر هذه العمليه كفقرة مدين في حساب رأس المال (العراقي) لأنها تدفقات رأسماليه للخارج، بالرغم من عدم وجود حركه في السلع والخدمات، فيما ستسجل كفقرة دائن في ميزان النقد الأجنبي نتيجة لأنخفاض رصيد العراق من العملات الأجنبيه.

٥. ولنفترض ايضا ان العراق، قد اقرضت جيبوتي ٦ مليون دولار لتمويل شراء النفط، فهذه رؤوس الأموال المتدفعه الى الخارج، ستظهر كفقرة مدين في حساب رأس المال، بينما ستظهر كفقرة دائن في حساب النقد الأجنبي لنفس السبب المذكور اعلاه، وحينما تقوم جيبوتي بشراء النفط العراقي، فأن قيمة هذه الأستيرادات ستظهر كفقرة دائن في الحساب الجاري "العراقي" لأنها ادت الى نقص في عرض النفط كسلعه عراقيه، ولكنها ستظهر كفقرة مدين في حساب النقد بسبب تدفق رؤوس اموال من الخارج، والمهم ان جميع هذه المعاملات ستسجل في ميزان المدفوعات العراقي على النحو التالي:

الحساب	دائن (+)	مدين (-)
١. الحساب الجاري		
أ. السلع المصدره (النفط)	٨	
ب. قرض الى جيبوتي لشراء النفط	٦	١٠
ت. السلع المستورده	-	
ث. ايجار السفن (خدمات)	٢	
رصيد العمليات الجاريه	١٦	١٠
٢. حساب رأس المال		
أ. بناء مصفاة في سوريا		١٢
ب. قرض الى جيبوتي		٦
رصيد العمليات الرأسماليه		١٨
مجموع رصيد ميزان المدفوعات الأساسي (٢+١)	١٢ -	
٢. حساب النقد الأجنبي		
أ. نفط مصدر الى الصين		٨
ب. بناء مصفاة في سوريا	١٢	
ت. قرض الى جيبوتي	٦	
ث. تصدير نفط الى جيبوتي		٦
ج. استيرادات من الخارج		
ح. ايجار السفن للأجانب	١٠	
		٢
	٤٢ (+)	٤٢ (-)

ثانيا التوازن والأختلال في ميزان المدفوعات

من التعريفات او المفاهيم لميزان المدفوعات ، فإنه يتوازن توازنا حسابيا " كما مرت الأشاره اليه او من خلال المثال المفترض " فأن معنى هذا ان تعادل جانبي الميزان في ذاته ليس من شأنه اظهار اي شئ خاص بمركز الدوله في الأقتصاد العالمي ، كما يذهب اليه "د. غازي صالح الطائي" واذا سلمنا بهذا التوجه ، بقوله "اذا لم يكن للتوازن المحاسبي لميزان المدفوعات اي مغزى ، على هذا النحو ، فلا بد ان يتركز تحليلنا على مختلف المكونات الفرديه او الحسابات التي يشتمل عليها ، وهنا لاتوجد حتمية او ضرورية لكي يتوازن كل حساب مع قيمه الكليه لجانب المدين فيه...

وعليه ، فأن الكاتب يركز النظر على مختلف المكونات الفرديه او الحسابات التي يشتمل عليها ميزان المدفوعات وليس على الميزان بأكمله دفعة واحده ، وهذا وحده يفسر وصف الميزان على انه متوازن او مختل اقتصاديا... ويعود "المؤلف ثانياة ليشير" ولما كان ميزان المدفوعات دائما من الناحيه المحاسبيه ، فان التوازن او الأختلال الذي تحكم به على ميزان المدفوعات عندما ننظر الى الحسابات او بعضها فقط ، ولا بد ان يكون له ، وصف آخر غير وصفه المحاسبي ، وهكذا يوصف هذا التوازن او الأختلال بأنه اقتصادي. ومن خلال نظرته الى المكونات الفرديه او الحسابات التي استلخصها من ميزان المدفوعات والمقارنه بينها ، تتيح لنا وصف الميزان بأنه متوازن او مختل.

أما الأختلال في ميزان المدفوعات، يشير له الكثير من الاقتصاديين، بأن هناك طرق عديدة لتصحيح الأختلال، اذا علمنا ان الميزان يشمل نوعان من المعاملات:

(١) بنود اضافيه (Plus Item)، حيث تؤدي الى زيادة الإيرادات للبلد " In Payment".

(٢) بنود نقص "Minus Item"، لأنها لاتنجم عن المدفوعات الخارجيه "Out Payment" والخلل الحاصل في الميزان، هو حالة عدم توازن بين هذين البندين، سواء بهيئة عجز Deficit او فائض "Surplus" ومن الواضح، كما يشير "الأستاذ عرفان تقي الحسيني" ان الفائض ينطوي على صايف التدفق "Inflows" من الخارج، في حين ينطوي العجز على تدفق للخارج "Out flows".

اما كيف يحدث الخلل "حسب الكاتب"، في الوقت الذي يكون هذا الميزان متوازن دائما، نتيجة لأستخدام طريقة القيد المزدوج "Double-Entry Book Keeping"، وكما عرض من قبل... فالأجابة على حد قول المؤلف المذكور، ان الخلل سيحصل في اجزاء معينه من الميزان وعادة مايكون العجز في الحساب الجاري، لكونه اكبر الحسابات - اكثر ضررا على الأقتصاد الوطني منه في حالة الفائض، والعجز سيؤثر سلبيا على قيمة العمليه المحليه في سوق الصرف الأجنبي (بأفتراض ثبات بقية العوامل "Ceteris Paribus") ذلك لأن العجز سيقود الى عرض العمله المحليه في السوق المذكوره، اكثر من

حاجة او طلب الأجانب على شراء سلعة ذلك البلد. وعادة ماتستخدم السلطات العامه، هنا السياسات النقدية والماليه لتعديل هذا الخلل.

## انواع الأختلافات وأسبابها:

تشير معظم الكتابات الى ان انواع الأختلافات في ميزان المدفوعات، تعود لأسباب عديده، خاصة اذا كان جانب المدين (المدفوعات) اكبر من جانب الدائن (المقبوضات)، حتى اذا سلمنا بالمساواة الحسابي في ميزان المدفوعات، فإن اي تغير يحصل في اي جانب من الجوانب، يؤثر على الآخر وأذا تعمقنا اكثر في الجوانب التاريخيه وبخاصة في البلدان الناميه، لرأينا هناك (١) اسباب هيكلية "تتعلق بالبنية الأقتصادية المتخلفه والأحادية الجانب للأقتصاديات القوميہ لمعظم البلدان الناميه وانعكاس ذلك في هيكل التجاره الخارجيه (الصادرات والأستيرادات) اضافة الى هيكل الناتج المحلي، ينطبق على هذه البلدان، التي تتركز صادراتها على سلعة او سلعتين اساسيتين (زراعيه او معدنيه والنفط او الغاز) حيث يتأثر بالعوامل الخارجي. (٢) هناك ايضا الأسباب الدوريہ "وهي التغيرات التي تمر بها الأقطار المتقدمه - ويقصد بها التقلبات التي تحدث في النشاط الأقتصادي، وتدعي بادورات التجاريہ "Business Cycles" مثل حالة الرخاء والركود "الأنكماش"، التي تحصل دوريا... وهي تحدث في اوقات متفاوتة. ❖ (٣) التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحليه... اذا كان سعر الصرف اعلى من قيمه

الحقيقيه يؤدي الى انخفاض الطلب الخارجي، ويحدث الأختلال...  
والعكس ايضا يؤدي الى زيادة الصادرات وتقلص الأستيراد، ويحدث  
الأختلال في الميزان، لذلك فأن هذه الأختلالات، غالبا ينتج عنها ضغوط  
تضخيمه والتي بدورها تسهم في استمرارية الأختلال. (٤) الظروف  
الطارئه، في حالة حدوث الكوارث الطبيعيه كالفياضانات او الجفاف  
في حالة الأضرابات فهذه تؤثر على صادرات البلد المعني ويختل التوازن في  
ميزان المدفوعات. (٥) وهناك اسباب اخرى تتعلق بضعف وانخفاض  
انتاجية العمل في البلدان الناميه، نتيجة تقادم التكنيك والتكنولوجيا  
المستخدمه في العمليه الأنتاجيه، مما يؤدي الى ضعف معدلات النمو  
الأقتصادي، وهذا مايخلق الأختلال ايضا ويدفع اكثر الى اعتماد برامج  
تمويه لالتوفر مقوماتها الماديه، الأمر الذي يدفع هذه البلدان الى  
الأستيراد من الخارج".

التفسيرات النظرية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات

١. النظرية الكلاسيكيه او النظرية التقليديه "Classical Theory"  
التي سارت في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وتقوم هذه  
النظرية "كما يشير لها بعض الأقتصاديين" على افتراضات معروفه:

أ. تتمثل في وجود حالة المنافسه التامه

ب. الأستخدام الكامل للموارد

ج. سريان الحريه الأقتصاديه

د. عدم تدخل الدوله في النشاطات الأقتصاديه

هـ. الملكيه الخاصه لهذه النشاطات

و. حرية التجاره، وترى هذه النظرية، ان حالة الأختلال في ميزان المدفوعات، حاله وقتيه ويمكن علاجها وتزول بفعل آلية السوق (اي التفاعل الحر لقوى السوق المستند الى حرية التجاره) والتصحيح عن طريق آلية السوق التي تعتمد على

أ. النصح عن طريق آلية الأسعار التي تعتمد على قاعدة الذهب، والبلد الذي يعاني من عجز في ميزان مدفوعاته يزداد ويشدد طلبه على النقد الأجنبي ويرافق ذلك خروج الذهب منه لتسديد زيادة وارداته على صادراته، بسبب نقص النقد الأجنبي اللازمه لديه لتسديد قيم هذه الزيادة في الواردات على الصادرات الذهبيه نتيجة خروج الذهب، وهذا يؤدي الى نقص كمية النقود المتداوله في الأقتصاد، الأمر الذي كنجم عنه انخفاض الأسعار في الداخل، بالشكل الذي يجعلها ارخص من السلع المستورده، وهذا يحد من عملية الأستيراد، نظرا لأرتفاعها بالمقارنه مع الأسعار المحليه ويشجع على زيادة تصديرها، ويستمر ذلك الى ان يعود التوازن ميزان المدفوعات، وفي حالة حدوث فائض في الميزان، فإنه يعني دخول كميات كبيره من الذهب الى البلد يرافقها زيادة في عرض النقود في التداول، الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحليه للبلد مقارنة مع البلدان الأخرى، ويترتب على ذلك (١) انخفاض صادرات البلد الى الخارج، نظرا لأرتفاع الأسعار من وجهة نظر الخارج (الأجانب). (٢) ارتفاع في الأستيرادات من الخارج، نظرا لملائمة اسعار السلع الأجنبيه من وجهة نظر مواطني البلد، وتستمر هذه العمليه "حسب هذه النظرية" حتى يعود التوازن الى ميزان المدفوعات. وطبقا لهذه النظرية ايضا فإن التغيرات

الحاصله في الأسعار، يمكن تؤدي الى تغيرات في اسعار الفائده، وهذه بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات وليس بالشكل الذي تؤثر الأسعار، وفي حالة " الفائض " بمقدور البنك المركزي للبلد خفض سعر الفائده على القروض الممنوحة نظرا لأرتفاع السيوله المحليه، مما سيؤدي الى تدفق الأموال الى خارج البلد "Capital Out Flows" وبالتالي التخلص من الفائض المتاح واعادة التوازن للميزان ثانياً، اما في حالة "العجز" فبالإمكان رفع سعر الفائده من اجل جذب الأموال الأجنبيه الى الداخل

"Capital in flows" وعندها ستزداد السيوله في السوق الماليه واعادة التوازن للميزان. ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي، حسب "عرفان تقي الحسيني" ❖

(الخلل في ميزان — خروج او دخول الذهب ← تغيير في عرض النقد  
تغيير في مستوى الأسعار ← (بما فيها معدل الفائده) ← تغيير في  
الصرف الأجنبي ← التأثير على توازن الميزان).

ب. التصحيح عن طريق سعر الصرف... وهذه الطريقه ايضا ترتبط بنفس النظرية، وخاصة ترتبط بسيادة نظام العملات الورقيه مابين الحربين العالميتين الأولى والثانيه، وشروطها ترتبط بحرية اسعار الصرف، وعدم تقييدها من قبل السلطات النقدية وتتخلص هذه الأفكار، في ان البلد الذي يعاني من حالة عجز في ميزان مدفوعاته عادة ما يحتاج الى العملات الأجنبيه، ولكن زيادة عرض العمله المحليه ستؤدي الى انخفاض سعرها في الأسواق، وعندها ستغدو، اسعار السلع والخدمات في ذلك البلد

منخفضه مقارنة بالسلع والخدمات الأجنبيه، فيزداد الطلب على منتجات البلد المعني، وهكذا تزداد صادراته مقابل انخفاض استيراداته، ... وتستمر هذه العمليه حتى يعود التوازن "حسب هذه النظرية" اما في حالة وجود فائض في الميزان، فإنه يحدث العكس تماما.

ج. النظرية الكلاسيكيه الجديده؛ الحديثه" او نظرية الدخل والتي تعتمد على الطريقه او الأفكار النظرية الكنزيه " Keynesian Theory" والتي تهتم بالتغيرات الحاصله في الدخل وآثارها على الصرف الأجنبي، وبالتالي

على وضع ميزان المدفوعات وتعرف بـ " Income Adjustable Theory". وأهم شروطها (١) ثبات سعر

الصرف (٢) ثبات الأسعار (٣) الأعتماذ على السياسه الماليه "Fiscal Policy" وخاصة الأتفاق العام، للتأثير على الدخل، تحت تأثير مضاعف الأتفاق، ويلخص، "عرفان الحسيني" النظرية بأشارته الى ان الأختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي الى احداث، تغير في مستوى الأستخدام والأنتاج في البلد وبالتالي في مستوى الدخل المتحقق، وذلك تحت تأثير مضاعف التجاره الخارجيه❖❖، وحينما يسجل ميزان المدفوعات فائضا جراء تزايد في صادرات فهنا سوف يرتفع مستوى الأستخدام في تلك الصناعات التصدير، تواكبها زيادة في معدل الأجر ومن ثم الدخل الموزعه، وسيترتب على زيادة الدخل، تنامي في الطلب على السلع والخدمات بنسبه اكبر نتيجة لعمل المضاعف "Multiplier" فترتفع الأستيرادات مما يؤدي بالنتيجة الى عودة التوازن لميزان

المدفوعات، ويحدث العكس في حالة وجود عجز في الميزان " علما ان هذه الدائره من التغيرات تحدث تلقائيا" حسب هذه النظرية، بيد ان العديد من الأقتصاديين الكنزيين لا يروا ضمانا لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات بالطريقة الموصوفه اعلاه ❖❖❖، ذلك لأنه في حالة العجز فأن انخفاض الدخل قد لا يكون بنفس مقدار الأنخفاض الحاصل في الأنفاق ومايجري بدوره الى انخفاض في الطلب على الصرف الأجنبي. ولهذا السبب، يمكن ان تتدخل السلطات العامه "الحكومه" من اجل اجراء تغييرات مناسبه في الدخل بالقدر الذي يؤدي الى اعاده التوازن في ميزان المدفوعات. وطبقا لنظرية كنز "يمكن ان تقوم السياسه الماليه بدور في هذا المجال وذلك من خلال التغيرات في الأنفاق، كأستخدام الضرائب، مثلا، ففي حالة وجود عجز في الميزان، وتستخدم

❖❖ مضاعف التجاره الخارجيه: وهي نظريه تعكس العلاقه الموجه بين زياده صادرات "البلد" من جهه وزياده الدخل القومي له من جهة اخرى، بحيث ان زياده الصادرات بوحده واحده ستؤدي الى زياده اكبر في الدخل القومي.

❖❖ للتفاصيل اكثر راجع (عرفان تقي الحسيني) "التمويل الدولي" مصدر سابق ص ١٣١ - ١٣٢، (د. صالح ياسر) "العلاقات الأقتصاديه الدولي" - مصدر سابق ايضا ص ٥٢٨ ومايليها، (د. فليح حسن خلف) "العلاقات الأقتصاديه الدولي" - مصدر سابق ص ٢٦٤ ومايليها، (د. غازي صالح محمد الطائي) "الأقتصاد الدولي" - ص ١٤٩ ومايليها.

الضرائب على الدخل، ويحصل تخفيض في الأنفاق العام، وتحت تأثير المضاعف سيؤدي ذلك الى انخفاض اكبر في الدخل وبالتالي في الطب الكلي بما في ذلك الطلب على الأستيراد وهذا يعني انخفاض الطلب على الصرف الأجنبي، وعندها سيعود التوازن الى الميزان، وينطبق ايضا في حالة وجود فائض في الميزان ولكن بصورة معاكسه.

د. طريقة المرونات (او التجاره): يشير بعض الأقتصاديين الى انه بينت التجريه ان النظرية الكلاسيكيه والكنزيه، اظهرت بعض العيوب في تفسير التصحيحات او الأصلاحات الممكنه للأختلال الحاصل في ميزان المدفوعات حيث اعتمدت كلتاهما على ثبات اسعار الصرف "التي قلما توجد في الوقت الحاضر" بعد انهيار نظام القيمة المعادله في عام ١٩٧١، وانتشار نظم الصرف القائمه على التعويم، فقد استتدت النظرية الكلاسيكيه على مجموعة من القروض غير الواقعيه، في الوقت اكدت النظرية الكنزيه على اهمية الأعتماذ على السياسه الماليه في معالجة الخلل بميزان المدفوعات والتي ادت الى نتائج اقتصاديه وأجتماعيه غير مرغوب بها. ولغرض تلاقي العيوب، استخدمت طريقة المرونات "Elasticities Approach" والتي تعتمد على التغيرات المترتبه على تغير سعر صرف العملة (خصوصا من خلال اجراء تخفيض قيمة العملة)، وهذه الأجراءات ستؤثر على الموقف التجاري للبلد المعني، حيث ستزداد الصادرات وبالتالي سيتم التأثير على عرض الصرف الأجنبي او الطلب عليه، ومن ثم سيتأثر وضع ميزان المدفوعات. غير ان ما يلاحظ هنا، ان هذه الطريقه وفي هذا السياق، هو ان سياسة تخفيض قيمة العملة

المحليه، قد لاتؤدي الى الهدف المتوخاة منها، وذلك للأسباب التاليه "كما يشار":

١- ان نجاح عملية تخفيض قيمة العملة المحليه (اي زيادة سعر الصرف الأجنبي) سياتوقف في المقام الأول على مرونة الطلب على صادرات البلد واستيراده.

٢- تعتمد آثار عملية التخفيض على قيمة العملة ستعتمد على معطيات مهمه الأقتصاد المعني، وخاصة مدى قدره الأستيعابيه (الأمتصاص - Absorption) له، اي على درجة التوظيف (Employment) السائده في الأقتصاد (ان كان في حالة التكيف لميزان المدفوعات).

وتقيم هذه النظرية حسب "عرفان تقي الحسيني" ❖

١- ركزت طريقة المرونات على تدفق السلع والخدمات من خلال التغير في قيمة العملة المحليه واهملت التدفقات الدولييه لرأس المال

٢- انها عجزت من توضيح التقلبات الواسعه "المتطايير" Volatile في اسعار الصرف خلال السبعينات او الأرتفاعات الحاده في سعر الدولار منذ عام ٨٠- ١٩٨٥ ازاء ارتفاع العجز التجاري الأمريكي.

٣- لم تفسر هذه الطريقه فشل الولايات المتحده في تقليل عجزها التجاري على اثر انخفاض قيمة الدولار بشكل حاد منذ مطلع عام ١٩٨٥ وحتى نهاية عام ١٩٨٧. ومع ذلك يقول "المؤلف" يمكن القول ان هذه الطريقه قد اوضحت جانبا مهما في تحديد سعر الصرف على الأمد الطويل اكثر من الأمد القصير.

٢. التصحيح عن طريق تدخل السلطات الحكوميه العامه:

وهي العملية "كما يشار لها" ترتبط غالباً بتدخل السلطات العامه بصورة مباشره بهدف معالجة الخلل الحاصل في ميزان المدفوعات، أو لاتدع السلطات الحكوميه في الدوله المعنيه قوى السوق مداها، لأعادة التوازن لميزان المدفوعات، لما يعنيه هذا من السماح بتغيرات في مستويات الأسعار والدخل القومي وهو

مايتعارض مع سياسة تثبيت الأسعار واستقرار الدخل القومي عند مستوى العماله المامله". وللحد من الآثار الأقتصاديه والأجتماعيه الناجمه عنه من ناحية اخرى، وتم ذلك بأستخدام جملة من الأجراءات لعلاج اختلال الميزان، وهناك اجراءات تتخذ داخل الأقتصاد الوطني ومثلها (١) بيع الأسهم والسندات المحليه للأجانب للحصول على العملات الأجنبيه في حالة حصول عجز في الميزان (٢) بيع العقارات المحليه للأجانب للحصول على النقد الأجنبي (٣) استخدام ادوات السياسه التجاريه المختلفه للضغط على الأستيرادات مثل نظام الحصص (Quotas) او الرسوم الكمركيه Custom Duties، اضافة الى تشجيع الصادرات من اجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات (٤) استخدام الذهب والأحتياطيّات الدوليه المتاحه لدى البلد المعني في تصحيح الخلل في الميزان. وهناك اجراءات خارج الأقتصاد الوطني، ومنها (١) اللجوء الى القروض الخارجيه من المصادر المختلفه مثل: صندوق النقد الدولي او البنك البنوك المركزيه الأجنبيه او اسواق المال الدوليه... الخ (٢) بيع جزء من الأحتياطي الذهبي للخارج. (٣) بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامه في المؤسسات الأجنبيه لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.

أنظر الى الجداول ادناه لتلاحظ الفجوة الكبيرة في حجم الصادرات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. مؤخوذه من مؤلف د. صالح ياسر حسن (العلاقات الاقتصادية الدولية)

### جدول رقم (١)

تطور الصادرات العالمية وحصتها الى مجموع الناتج العالمي الإجمالي

خلال الفترة ١٩٧٠ - ٢٠٠١

السنة	الصادرات العالمية (مليار دولار)	الناتج العالمي الأجمالي (مليار دولار)	نسبة الصادرات العالمية الى الناتج الأجمالي %
١٩٧٠	١٤٥٠	١٧١٠٠	٨.٥
١٩٧١	١٥٤٠	١٧٨٠٠	٨.٧
١٩٧٢	١٧٤٠	١٨٦٠٠	٩.٤
١٩٧٣	٢٢٦٠	١٩٩٠٠	١١.٤
١٩٧٤	٢٩٣٠	٢٠٣٠٠	١٤.٤
١٩٧٥	٢٨٤٠	٢٠٦٠٠	١٣.٨
١٩٧٦	٣٠٠٠	٢١٦٠٠	١٣.٩
١٩٧٧	٣٢٢٠	٢٢٥٠٠	١٤.٣
١٩٧٨	٣٥١٠	٢٣٤٠٠	١٥.٠
١٩٧٩	٤٠٧٠	٢٤٣٠٠	١٦.٧
١٩٨٠	٤٥٠٠	٢٤٨٠٠	١٨.١
١٩٨١	٤١٣٠	٢٥٢٠٠	١٦.٤
١٩٨٢	٣٦٨٠	٢٥٥٠٠	١٤.٤
١٩٨٣	٣٤٥٠	٢٦٣٠٠	١٣.١
١٩٨٤	٣٤٩٠	٢٧٥٠٠	١٢.٧
١٩٨٥	٣٤٢٠	٢٨٤٠٠	١٢.٠
١٩٨٦	٣٧٠٠	٢٩٤٠٠	١٢.٦
١٩٨٧	٤٢٥٠	٣٠٥٠٠	١٣.٩

١٤,٦	٣١٨٠٠	٤٦٤٠	١٩٨٨
١٤,٦	٣٢٨٠٠	٤٨٠٠	١٩٨٩
١٥,٦	٣٣٥٠٠	٥٢٣٠	١٩٩٠
١٥,٥	٣٣٩٠٠	٥٢٦٠	١٩٩١
١٥,٩	٣٤٨٠٠	٥٥١٠	١٩٩٢
١٥,٢	٣٥٣٠٠	٥٣٨٠	١٩٩٣
١٦,٢	٣٦٥٠٠	٥٩٠٠	١٩٩٤
١٨,١	٣٧٧٠٠	٦٨٣٠	١٩٩٥
١٨,٠	٣٩٢٠٠	٧٠٥٠	١٩٩٦
١٧,٥	٤٠٨٠٠	٧١٣٠	١٩٩٧
١٦,٨	٤١٧٠٠	٧٠٢٠	١٩٩٨
١٦,٦	٤٣٠٠٠	٧١٢٠	١٩٩٩
١٧,٣	٤٤٩٠٠	٧٧٥٠	٢٠٠٠
١٦,٢	٤٥٩٠٠	٧٤٣٠	٢٠٠١

Source: US Department of Commerce, Bureau of Economic Analysis

جدول رقم (٢)

معدلات النمو السنوي للصادرات العالمية خلال الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٤ (%)

-٢٠٠٣	-٢٠٠٢	-٢٠٠١	-٢٠٠٠	-١٩٩٥	-١٩٩٠	-١٩٨٥	١٩٨٠	مجموعات
٠٤	٠٣	٠٢	٠١	٠٠	٩٥	٩٠		البلدان
١٦,٦	١٤,٦	٣,٥	٣,٢ -	٢,٨	٦,٧	١٣,١	٠,٢	البلدان المتطورة
٢٥,٠	١٧,٥	٧,١	٦,٢ -	٥,٧	١٠,٧	١٢,٧	-	البلدان النامية
٣٥,٣	٢٦,١	٦,٣	٠,٨	١,٧	٤,٩	١,٩	٣,٢	جنوب شرق أوروبا ودول الاتحاد

								السوفيتي السابق
١٩,٨	١٥,٩	٤,٧	٤,٠ -	٣,٦	٧,٧	١٢,٤	-	العالم ككل

جدول رقم (٣)

التوزيع الجغرافي لصادرات البلدان النامية للفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٤ (مليون

دولار أمريكي)

٢٠٠٤	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٠		
٤٥٩٣١٣	٣٤١٢٢٩	٣٤١٩٢٢	٣٥٤٢٢٣	٢٢٥١٥٨	١٤٤٧٥	١١١٧٢	صادرات اللاتينية أمريكا	
٤٣٢٤٤٤	٣٥٣٦٥٩	٣٧٨٩٩٠	٣٨٩١٨٣	٢٥٤٢١٤	١٣٢٤٩	١٢٦٠٤	واردات	
٢٢٥٥٥١	١٤٩٨٦٥	١٣٨٥٦٦	١٤٥٩١١	١١٢٤٩٥	١١٠٦٢	١٢٠٠٥	صادرات أفريقيا	
١٩٩٢٩٢	١٤١٧٦٧	١٣٥٠٧٢	١٣٠١٣٦	١٢٨٩٤٧	١٠٣٦١	٩٦٤٢٠	واردات	
٢٣١٣٨٥	١٥٥٤٥٤	١٤٢٦٧٩	١٥٣٢١٥	١٠٨٤٨٤	٥٨٩٢٨	٣٦٥٠٠	صادرات آسيا	
٢١٧٣٤١	١٤٠٩٤٩	١٢٩٧٧٢	١٣٧٨٦٧	١١١٧٢٥	٥٧٠٨٩	٢٧٢٠٠	واردات	

النظام النقدي الدولي International Monetary System

أولاً: نظام النقد الدولي، المفهوم والعناصر ومراحل تطوره

يشير معظم الاقتصاديين، الى ان وجود نظام نقدي دولي، يعد

شرطاً ضرورياً لتمكين تجاره الدولي في النمو بشكل يحقق مصالح

الدول المختلفه ، فهو مجموعة القواعد والآليات والأجراءات ، التي يمكن ان تتخذ ، بتنظيم الأوضاع النقديه ، الدوليه بالشكل الذي يسهل ويكفل تمويل حركة التجاره الدوليه المتعدده الأطراف ، ويسير العلاقات الأقتصادييه الدوليه عموما ، ويساعد في نموها بصورة مضطرده هنا دون ان ترتب على ذلك حدوث اضطرابات اقتصاديه داخل اعضاءه ، وكأي نظام ، يجب ان تتوفر فيه جملة من العناصر ، يمكن ذكر ابرزها ،

١- وجود مؤسسات تنظيميه تتولى ادارة وتوجه هذا النظام النقدي الدولي.

٢- وجود عمله تحظى بالقبول الدولي العام في الوفاء بالألتزامات الدوليه (سواء أكان ذهب او عملات قابله للتحويل ، او اصول تطرحها المؤسسات النقديه والتي تتمتع بالقبول الدولي العام مثل حقوق السحب الخاص (SDR

٣- وجود آلية تكييف لموازين مدفوعات دول العالم.

٤- وجود ترتيبات وأجراءات مؤسسيه يتم من خلالها تيسير التدفقات النقديه ، وتسهل المبادلات وتسويتها وتعزز عمليات التمويل الدولي.

وقد مر النظام النقدي بمراحل مختلفه... ولكل مرحله من مراحلها لها معطياتها وتأثيرها الخاصه على صعيد الأقتصاد الدولي بأطرافه ومراكزه... ولاشك ، ان مثل هذه العناصر التي يتطلبها عمل النظام ، تتكامل فيما بينها من اجل تسهيل او عرقلة عمل النظام تبعا لطبيعة هذه العناصر ، ومدى فاعليه وكفاءة كل منها في ادائها لوظائفها...

"ومما يلاحظ ان الحاجه الى وجود نظام نقدي دولي بدأت مع متسع المبادلات والعلاقات الأقتصادية الدوليه، ومع التعدد الواسع للعمالات، والتي ظهر معها عدم استقرار اسعار تحويل هذه العملات بعضها ازاء البعض الآخر، اي تقلبات اسعار صرف هذه العملات، اذ نشأت في اطار ذلك بعض الوسائل التي تستخدم على نطاق المعاملات الدوليه ومنها الحوالات والكمبيالات، وبعض النظم المبسطه الأخرى التي يراد منها تسوية المدفوعات بين عدة اطراف دوليه... وظهرت اسواق تبادل العملات في القرنين السابع والثامن عشر "كسوق امستردام"، ثم تطورت هذه الأسواق، حتى اصبح "سوق لندن" اهم اسواق المال في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، وذلك نظرا لتطور انكلترا اقتصاديا، بفعل الثوره الصناعيه "في النصف الثاني من القرن الثامن عشر" (كما جرى الحديث عنها في بحوث سابقه). ثم امتدت الى فرنسا وألمانيا، ومن ثم الى امريكا، وكانت انكلترا هي الدوله الأكثر سيطرة على الأقتصاد العالمي "الأمبراطوريه التي لاتغيب عن ارضها الشمس" وتعد قلب حركة المبادلات التجاريه ومركزها، وهذا ما اعطى "سوق لندن" الأهميه، حتى الحرب العالميه الأولى، حيث كانت بريطانيا آنذاك المركز الأول للأقتصاد العالمي، لما لها من قوة اقتصاديه وعسكريه في مستعمراتها التابعه لها، مما جعل "الجنيه الأسترليني" هو العملة القابله للصرف ذهباً والمقبول في تسوية المعاملات الدوليه التي تسودها قاعدة الذهب "Gold Standard" لتمثيل الوحده النقديه الأساسية.

"وفي عام ١٨٧٠ انتشر النظام النقدي الذهبي ليشمل دول اخرى المانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية حتى عام ١٩٠٠، الذي اتسمت فيه جميع الدول تقريبا - تأخذ بقاعدة الذهب، بأستثناء الصين والمكسيك اللتان فضلتا قاعدة الفضة "Silver Standard"، وبعض الدول تتبع النظام النقدي القائم على نظام المعدنين، اي "الذهب والفضة"، كما استخدمت بعض الدول لفترات محددة العملات الورقيه غير القابله للتحويل".❖

وخلاصة القول "ان اساس الذهب، يعد - من الناحيه النظرية - آليه لتصحيح الأختلالات في موازين مدفوعات الدول المتبادل، وان نظام الذهب، هو الذي ساد بشكل كلي تماما خلال الفتره ١٨٧٠ - ١٩١٣، "اي حتى الحرب العالميه الأولى، حيث تم ربط قيم عملات الدول بوزن معين منه... بعد ان اوصى "المؤتمر النقدي الدول الأولى الذي عقد في باريس عام ١٨٧٦" بين عدد من الدول الأوربيه بأستخدام نظام الذهب عالميا... وقد يختلف الأقتصاديين على تقييم الفتره بتفسيرات نظريه، ومهما اختلفت الآراء في قابلية نظام الذهب على تحقيق التوسع في المبادلات والمعاملات وفي انتظامها وأستقرارها، فأن ما يلاحظ هو ان الفتره التي ساد فيها هذا النظام، شهدت، استقرار اسعار الصرف دون تقلبات وأضطرابات واسعه... رغم ما يفسر او يعزى الى سيطرة بريطانيا على الأقتصاد البريطاني ودور الأسترليني، المعزز لدور الذهب في المبادلات الدوليه، اضافة الى استخدام النقود الأتثمانيه وارتفاع نسبتها في الأصدار النقدي خلال تلك الفتره".

وبعد اندلاع الحرب، العالمي الأولى، توقف العمل بقاعدة الذهب المتداول وأحل محله نظام السبائك الذهبية "رغبة منها في العوده الى حالة ما قبل الحرب، خصوصا بعد ان خيم على الأقتصاديات الصناعيه مشكلة التضخم، وهكذا تغيرت الظروف المناسبه لبقاء نظام الذهب... وتناقصت الكميات الكافيه منه للسيوله الدولييه، مقابل تكديس مضطرد منه لدى الولايات المتحده الأمريكيه. وكانت اول دوله، تمكنت من العوده الى نظام الذهب عام ١٩١٩، بسبب وضعها المتقدم اقتصاديا وعدم تأثرها بآثار الحرب، وتزايد احتياطياتها الذهبيه، اذ ان حصتها من الذهب تزايدت من ٢٤٪ من الرصيد العالمي للذهب عام ١٩١٣ الى ٤٤٪ عام ١٩٢٣، اي انها حققت ارتفاعا كبيرا في حصتها من الذهب العالمي، تكاد تصل الى الضعف، وهذا ناجم عن تزايد صادراتها الى العالم الخارجي، وتحقيق فوائض في ميزان تعاملها التجاري معه"، ويلاحظ، ان الدول الصناعيه، ارادت العوده

الى نظام الذهب تلافيا من حدوث اشكالات واضطرابات في المبادلات الدولييه، غير انها اختلفت في الكيفيه التي يتم فيها تحقيق هذه العوده، خاصة بعد تراجع بعض الدول الصناعيه ارسدتها الذهبيه لصالح زياده رصيد الولايات المتحده الأمريكيه كما اشير لذلك،... وأن مجمل هذه الصعوبات، التي رافقت العمل بنظام الصرف بالذهب وما أفرزته الأزمه الأقتصادييه التي ظهرت بدايتها، في عام ١٩٢٩، حيث ظهرت البدايات في امريكا ثم انتقلت الى دول اوربيا، ومن ثم لبقية دول العالم، دفعت بالعديد من الدول الى فرض الرقابه على الصرف لمواجهة

العجز في موازين المدفوعات، وبالذات الدول المصدره للمواد الأولية، "نظرا لأن الأزمة الاقتصادية ومارافقتها من ايقاف التحويل الى ذهب وايقاف بيعه، والكساد الكبير الذي رافق الأزمة، ادى الى تناقص صادرات الدول الناميه، نتيجة انخفاض الطلب عليها بسبب هذا الكساد الاقتصادي، وبالتالي انخفاض حصيلة الصادرات". وقد خرجت انكلترا عام ١٩٢٩ عن قاعدة الذهب تبعتها الدول الأخرى... وأن أزمة الثلاثينات وما نجم عنها من آثار، ذات ارتباط بالنظام النقدي الدولي... واستمراره متسما بوجود خمس مناطق نفوذ، وهي منطقة الأسترليني ونطقة الدولار ومنطقة الرقابه على الصرف، ومنطقة الذهب، ومنطقة الين، وذلك حتى الحرب العالميه الثانيه.❖

وكان من شروط قاعدة الذهب هو كما يقول (د. غازي صالح الطائي) ضمان صرف الأوراق النقديه على مايقابلها من الذهب وبالعكس، وقد كان هناك ثلاثة انظمه نقديه تستند على قاعدة الذهب هي

١. نظام الذهب المتداول

Gold Circulation System

٢. نظام السبائك الذهبية

Gold Bullions System

٣. نظام الصرف بالذهب

Gold Exchange System

وطبقا لهذه القاعده، يشير "المؤلف" يقوم البلد بتسوية العجز في ميزان مدفوعاته نتيجة النقص في موجوداته الذهبية، ويتم ذلك تلقائيا، لأن التحول من هذه الأسعار يكون محمدا بكلفة نقل الذهب من بلد لآخر، من خلال تكاليف الشحن والتأمين، وتبقى اسعار الصرف تتأرجح ضمن هذه الحدود التي يطلق عليها نقاط الذهب او بنقطة خروج الذهب (تصدير) Gold export Point ونقطة دخول الذهب Gold Import Point (أستيراد).

ومنذ الحرب العالمية الأولى، تغيرت اساليب التمويل والتجارة وكذلك الأستثمار، وكانت النتيجة ان تعطل العمل بنظام قاعدة الذهب واعفت الدول نفسها من جميع متطلبات السياسه النقديه، تحت وطأة الظروف المستجده، وتحول الأهتمام، لتحويل مجهودها الحربي عن طريق اصدار كميات هائله من الأوراق النقديه، التي ادت بسبب قلة السلع والخدمات الى اضطراب الأوضاع الأقتصادييه وأرتفاع الأسعار بصورة غير طبيعيه... وخالصة القول، ان الحرب وماسببته من متاعب ومارافقها من خلق نقود ورقيه دون غطاء ذهبي من قبل الحكومات لتمويل متطلبات الحرب والأجراءات الأقتصادييه التي اعقبتها... دفع الحكومات للبحث عن وسائل فعاله لتدارك انهيار النظام الأقتصادي العالمي، فقد عقد مؤتمر اقتصادي عالمي في ايطاليا "جنوه" عام ١٩٢٢، خصص لدراسة المشاكل النقديه والماليه التي افرزتها الحرب....

ومع اقتراب الركود الأقتصادي الذي مهد لازمه عام ١٩٢٩، اسرعت البنوك المركزيه والمؤسسات النقديه وغيرها الى تحويل

موجوداتها الأسترلينية الى ذهب بشكل اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية الى وقف تحويل عملتها الى ذهب وذلك عام ١٩٣١ ، ووجد العالم نفسه في دائرة مفرغة تتوالى فيه الأنخفاضات في أقيام العملات النقدية. وكان من ضمنها الدولار الأمريكي.

وفي عام ١٩٣٤ ، شرعت الولايات المتحدة الأمريكية ، قانون احتياطي الذهب الذي ثبتت بموجبه سعر تعادل الدولار ، "على اساس ٣٥ دولار للأونس الواحد من الذهب الخالص" ومع نشوب الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ ، اضطرت الدول ان تتصرف مرة اخرى بجميع طاقاتها الى الأهتمام بالمجهود الحربي "وتوقف نهائيا العمل ، بقاعدة الذهب كنظام نقدي دولي ، نظرا للظروف الأقتصادية والعسكريه التي عمت العالم اجمع ،

فأعيد العمل على فرض القيود الكمركيه وغير الكمركيه بشكل ادى الى تخفيض في حجم المبادلات التجاريه الدوليه وانخفاض النمو الأقتصادي العالمي بشكل واضح".

وبعد ان انتهت الحرب العالميه الثانيه ، افرزت الظروف عوامل ومعطيات حثت على ضرورة العمل على انشاء نظام نقدي دولي جديد ، يتم فيه تحقيق وحدة هذا النظام عالميا ، وعقدت الدول المتحالفه في تموز من عام ١٩٤٤

مؤتمرا دوليا في مدينة بريتون وودز "Bretton Woods" في ولاية نيوهامشير بالولايات المتحدة الأمريكية ، وقد حضر المؤتمر ممثلون عن (٤٤) دولة ، وعقد المؤتمر النقدي والمالي التابع للأمم المتحدة ، قبل فترة

قصيره من انتهاء الحرب، وقد تركز اهتمام المؤتمر على بحث ومناقشة مشروعين احدهما تقدمت به بريطانيا، وعرف بأسم مشروع او خطة هوايت، وشاركت الدول الاشتراكية انذاك كما شارك الأتحاد السوفيتي، وأنسحب منها، ولم ينضم الى الأتفاقيات التي خرج بها المؤتمر، بسبب الأختلاف على الأسس التي اعتمدت، المخالفه للأسس التي يعتمدها الأتحاد السوفيتي... هذا وقد عرف هذا النظام بنظام (بريتون وودز)، حيث اثبت هذا النظام فعالياته على الرقابه على العلاقات الأقتصادية والى تحقيق الأهداف المشتركة، التي توخاها واضعو هذا النظام، ومنها ١. تمركز القوه في ايدي عدد قليل من الدول ٢. وجود تجمع معين يعبر عن مصالح تلك الدول ٣. اخراج قوة مسيطره تستطيع الأخذ بزمام القيادة، وكانت هذا النظام مسيطرا عليه من قبل دول اوربا الغربية والولايات المتحده الأمريكيه، اذ ادى تمركز القوة السياسييه والأقتصادييه في ايدي تلك الدول الى اصدار القوانين الخاصه وفرضها... ❖ الخ

وبهذا الصدد يقول "د. صالح ياسر حسن" وبالمقابل، فقد شهدت الفتره التي تلت الحرب العالميه الثانيه، ميلاد عدد كبير من المنظمات، سواء كانت اقتصاديه ام سياسييه او عسكريه... الخ، والمتباينه في حجمها واختصاصاتها، وظل عددها بتضخم بأستمرار بحيث تجاوزت المئات من المنظمات الحكوميه والألاف من المنظمات غير الحكوميه... وان انتشار هذه المنظمات بعد الحرب، يترجم جمله من الحقائق، لابد من الأشاره اليها... بقوله ايضا "انها تترجم واقع الترابط والتداخل بين

مكونات الأقتصاد العالمي، وتعبر، في الوقت نفسه، عن حالات الأقسام والتمايز والمشاعر المركبه، التي تميز سلوك مختلف الدول الناجم عن اختلاف الأنظمه الأتماعيه - الأقتصاديه السائده فيها، فعلى سبيل المثال ادى انشطار العالم، في مرحله تاريخيه محدد، الى قطبين كبيرين: الدول الرأسماليه والدول الأشتراكيه، الى تبلور صيغ تنظيميه تعبر عن هموم وتطلعات كل قطب

على الصعيد الأقتصادي، فظهرت منظمات اقتصديه: منظمه التعاون والتميه الأقتصاديه (O.C.E.D) ذات التوجهات الرأسماليه، مقابل مجلس التعاون الأقتصادي "السيف" او "الكوميك ون كما يسمى ايضا" وهو تجمع للدول الأشتراكيه❖❖ وأن العلاقات الأقتصاديه، تتطوي على الملايين من المعاملات الأقتصاديه بين دول العالم مثل الصادرات والأستيرادات "السلعيه والخدميه" وحركه رؤوس الأموال بأصنافها المختلفه، اضافة الى تحويلات رأسماليه من جانب واحد... الى غيرها من المعاملات، التي يجري تسجيلها في ميزان المدفوعات ويمكن ان يختلف بعض الكتاب او الجهات ذات العلاقه في تقسيمها، غير انه يمكن ان تقسم الى قسمين:

❖ للمزيد من التفاصيل انظر الى:

٢. كتاب "التمويل الدولي" - عدنان تقي الحسيني
٣. مؤلف "الأقتصاد الدولي" - د. غازي صالح محمد الطائي
٤. مؤلف "العلاقات الأقتصاديه" - د. صالح ياسر حسن
- مؤلف "العلاقات الأقتصاديه الدوليه" - د. فليح حسن خلف

❖ للمزيد راجع د. صالح ياسر حسن "العلاقات الاقتصادية الدولية" ص ٤٣١ - للتفاصيل اكثر راجع مؤلف د. غازي صالح الطائي "الأقتصاد الدولي" ص ٢١٨ - ٢١٩

(٢) لمعاملات التجار، والتي تشمل حركة السلع والخدمات من وإلى الدول المعنية أو تسمى هذه المعاملات "بالميزان التجاري أو

### الحساب الجاري "Current Account"

(٣) المعاملات الرأسمالية، التي تشمل حركة رؤوس الأموال من وإلى الدول المعنية، وتسمى هذه بالميزان الرأسمالي أو الحساب الرأسمالي Capital Account، كما ويتضمن حركة الأشخاص من وإلى الدول المعنية.

وبالطبع لا بد وان تستتب بحقوق والتزامات فيما بين هذه الدول على ان جميع هذه المعاملات تدون في ميزان المدفوعات، وتسجيل المعاملات، تعتبر مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك "كما يشير بعض الاقتصاديين"

١- ان تطور حجم وقيمة وهيكل هذه المعاملات، انما ينعكس بالنتيجة المشاكل الأساسية ومعطيات الاقتصاد الوطني، سواء من وجهة نظر محليه او دوليه.

٢- تشكل درجة اندماج الاقتصاد الوطني بالأقتصاد الدولي، وهي مقياس دولي للبلد المعني.

٣- اما هيكل هذه المعاملات، فهي تعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابلية التنافسيه ودرجة استجابته للتغيرات الحاصله في الاقتصاد الدولي

٤- ميزان المدفوعات، يساعد السلطات العامه على تخطيط العلاقات الأقتصادية الخارجيه وتخطيط التجاره الخارجيه من الناحيه السلعيه والجغرافيه او تصميم السياسات الماليه والنقديه وكذلك تعد ضروريه للبنوك والمؤسسات والأشخاص، سواء بصوره مباشره اوغير مباشره ضمن مجالات التمويل والتجاره الدوليه.

ثانيا: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

## ١. صندوق النقد الدولي International Monetary Fund (IMF)

لقد نشأ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الحرب العالميه الثانيه، نتيجة لمؤتمر الأمم المتحده "للقدم والمال" في بريتون وودز في نيوهامشير، في تموز ١٩٤٤ "كما ذكرنا" كجزء من مجهود منسق لتمويل اعاده بناء اوربا بعد الدمار الذي خلفته الحرب وانقاذ العالم من حالات الكساد الأقتصادي المستقبليه، كما يفترض، حيث وضعت عدد من المقترحات الخاصه بالنظام النقدي الدولي الجديد، لكي يجري تجنيب العالم الأزمات الأقتصاديه التي عرفها في الثلاثينات، واسندت المهمه الصعبه لضمان الأستقرار الأقتصادي العالمي، الى صندوق النقد الدولي الذي كان حصيلة، اقتراح الأقتصادي البريطاني جون مينارد كينز، الذي شارك في هذا المؤتمر، وكذلك مقترحات مشروع الأقتصادي الأمريكي "هوايت"، حيث قدم "كينز" كما يقول جوزيف ستكلتز، تفسيراً بسيطاً ومجموعه بسيطه منسجمه من الوصفات: انعدام الطلب المجموع الكافي، هو الذي يفسر الأندثار الأقتصادي:

ويمكن ان تساعد الهبات السياسات الحكوميه في تحفيز الطلب  
المجموعي، وفي الحالات التي تكون السياسه النقديه غير فعاله،  
فبأمكان الحكومات الاعتماد على السياسه الماليه اما بزيادة الأنفاق او  
بخفض الضرائب"، ولم تقبل اقتراحات "كينز" من قبل الولايات المتحده  
الأمريكيه، التي رأت فيها محاولة كما يقول "د. غازي صالح" من  
انكلترا للأستفاده من قدرة الأقتصاد الأمريكي، مع الحيلولة من دون  
السيطره على الدولار في المعاملات الدوليه، لذلك قدمت اقتراحات مقابله  
صاغها "هوايت" وضعت اساس لتأسيس الصندوق النقد الدولي،  
كما ويضع بعض الأقتصاديين عدد من الأهداف لصندوق النقد الدولي،  
يمكن تلخيصها بما يلي:

- ١- تقوية التعاون النقدي الدولي، اي التعاون بين الدول لحل مشاكل  
النقد الدولي عن طريق الحوار وتبادل الرأي.
- ٢- إقامة نظام صرف ثابت، مع توفير مرونة محده في اطار هذا الثبات  
لأسعار الصرف، والعمل على استقرار اسعار الصرف وتجنب المنافسة في  
عمليات تخفيض العملات
- ٣- تقديم المشوره من قبل الصندوق للدول للأعضاء، وان تقدم الأعانه  
في وقت حاجتها وبشكل مستمر وتوفير التمويل اللازم، من اجل معالجة  
حالات الأختلال في ميزان المدفوعات.
- ٤- تسهيل التوسع والنمو المتوازن في التجاره الدوليه، وتخفيف القيود  
على عمليات التحويل الخارجي.
- ٥- تبني الصندوق سياسات التحرر المالي وعمل على تنفيذها.

٦- العمل على توازن واستقرار الحسابات الدولييه، وتقديم القروض قصيرة الأجل للدول ذات العجز في موازين مدفوعاتها.

وعلى ما يبدو، ان الصندوق النقد الدولي، اسندت إليه مهمة الحيلولة دون حدوث كساد عالمي آخر او ازمه اقتصاديه، كما حصلت ازمة عام ١٩٢٩، وان يضغط دوليا، للحفاظ على الطلب الكلي العالمي، وفي مفهومه الأصلي كما يشير "ستكلتز"، اسندت "الصندوق" الى الاعتراف بأن الأسواق غالبا ما لاتعمل بشكل جيد - يمكن ان ينجم عنها بطاله هائله وربما تفشل في تسيير الأموال المطلوبه للبلدان لمساعدتها في استعادة اقتصاداتها وبناء على ذلك اسس "الصندوق" على الاعتقاد بوجود حاجة الى عمل جماعي على المستوى العالمي من اجل الاستقرار الاقتصادي... وهكذا جرت تثبيت اهدافه... وعلى مر السنين منذ انبثاقه، تغير الصندوق كما يقول "البروفسور جوزيف كلينز" بشكل ملحوظ، فهو اسس بناء على اعتقاد بأن السوق غالبا، ماتعمل بشكل رديء واما الآن فهو يتربع على هيمنة السوق بحماسه عقائديه ويكمل ايضا بأن اسس على الاعتقاد بوجود حاجة لممارسة ضغط دولي على البلدان من اجل اعتماد المزيد من السياسات الاقتصادية التوسعيه - كزيادة الاتفاق وتقليل الضرائب او خفض معدلات الفائدة لتحفيز الاقتصاد... واليوم يقول ستكلنز Joseph E. Stiglitz، لايمنح الصندوق اموالا الا اذا اعتمدت البلدان سياسات كخفض العجوزات وزيادة الضرائب او زيادة معدلات الفائدة مما يؤدي الى انكماش الاقتصاد... وتأسسا على هذه الأفكار، فأن الصندوق النقد الدولي، لم يعد حاجة عمل جماعي على المستوى

العالمي من اجل الأستقرار الأقتصادي، وبات يتعارض مع الأهداف التي وضعت منذ نشوءه، مالم تخضع هذه الدول لفلسفته العقائديه، كما يشير الى ذلك جوزيف ستكلتز.

## ٢. البنك الدولي للأعمار والتنمية The International Bank for reconstruction & Development (IBRD)

يعد هذا البنك (المصرف) مؤسسه ماليه دوليه، ويختصر عادة بأسم البنك الدولي (WB)، وله رأسمال ساهمت به الدول المشتركه في تأسيسه، ويفترض ان وظيفته هو مساعدة الدول الأعضاء على اعادة البناء والتنمية، من خلال تقديم القروض الدوليه الطويله الأجل وتشجيع حركة الأستثمارات الدوليه، لتنمية وسائل انتاجها وتحسين قدرتها وتطويرها، وان عمليات التمويل التي يقوم بها، تتم من خلال الأدوات التمويليه ومنها السندات، وتوفير الضمانات الكافيه للمقترضين، ويوفر الخبرات العلميه والمهنيه في تقييم المشاريع، وخاصة بالنسبه للدول الناميه، كما يفهم من اهداف تأسيسيه، بالأضافه الى تحقيق النمو المتوازن للتجاره الدوليه.

## ٣. منظمة التجاره العالميه World Trade Organization

وهي المنظمه المنبثقه عن مؤتمر "Bretton Woods" بهدف تعزيز التعاون الدولي في التجاره، بيد ان هذه المنظمه، لم تدخل حيز التنفيذ، وانما ابتدأت بمنظمه الأتفاقيه العامه للتعريفات والتجاره (General Agreement for Tariffs and Trade: GATT) التي انشأت في عام ١٩٤٨، وهكذا تشكل نظام النقد الدولي وامتد للفترة

(٤٧ - ١٩٧١)، حيث اطلق عليه بنظام سعر الصرف الثابت القابله للتعديل (The Adjustable Peg)، ومؤداه، يتوجب - على كل عضو في الصندوق - ان يحدد قيمة عملته اما بمقدار من الذهب او بعدد من الدولارات الأمريكيه، وطبقا للماده الرابعه الفقرتين ٣، ٤ من اتفاقية بريتون وودز لعام ١٩٤٥، التي تنص، لثبث قيمه السوقيه للعمله ضمن حدود  $\pm 1\%$  من قيمه المعادله Par Value، وكان الدولار انذاك يعادل ٣٥/١ اونس ذهب (اي ان الأونس الواحد من الذهب يعادل ٣٥ دولار امريكي "كما اشير الى ذلك من قبل" ومنذ ذلك الوقت يقول "عرفان تقي الحسيني" تعززت قاعدة الصرف بالدولار عالميا كبديل لقاعدة الصرف بالذهب التي تشكل الأساس النظري لنظام Bretton Woods، وهكذا اصبحت العمله الأمريكيه، هي العمله الوحيده المعادله بالذهب وبه تقاس وتسوي كافة المعاملات النقديه في السوق الرأسمالي العالمي...

بالأضافه الى ذلك ان "صندوق النقد الدولي + البنك الدولي + منظمة التجاره العالميه، هناك عدد كبير من المؤسسات الأخرى التي تلعب دورا في النظام الأقتصادي الدولي - عدد من البنوك الأقليميه + شقيقات صغار للبنك الدولي، وعدد من منظمات الأمم المتحده، كبرنامج الأمم المتحده الأنمائي (UNDP) او مؤتمر الأمم المتحده للتجاره والتنمية (UNCTAD)... وغيران هاتان المنظمتان، لهما توجهات مختلفه احيانا عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وفي آب ١٩٧١، انهيار نظام (Bretton Woods) للنقد الدولي، حيث اعلن الرئيس الأمريكي نيكسون Neckson في ١٥ آب ١٩٧١، بعدم التزام بلده بشراء وبيع الذهب مقابل الدولار، وبذلك انهار نظام السعر الثابت "نظام بريتون وودز" اي نظام: قابلية الاستبدال التلقائيه Automatic Tranferability للدولار الى الذهب ملغية معه اتفاقية الصندوق (IMF) حتى دون الرجوع الى ادارة الصندوق في اتخاذ هذا القرار، منهية بذلك مرحلة من مسيرة نظام النقد الدولي. وبدأت الدول تعوم (Floating) عملاتها مقابل الدولار، بمعنى، ان تحدد قيمه الخارجيه لعملاتها مرفقا لتفاعل قوى السوق (الطلب والعرض)، ولكن ليست بحريه تامه وانما كانت الحكومه تتدخل للحفاظ على مستوى معقول من سعر تعادل عملتها، كما يشير الى ذلك "عرفان تقي الحسيني" ... وتلخيصا لما يجري الحديث عنه، فأن مشكلات النظام النقدي الدولي لايمكن تناولها دون تشخيص المشكلات الأقتصادية، ولكون النظام النقدي الدولي هو جزء من حركة النظام الأقتصادي الدولي ككل، وقد اشار الباحث في دراسات اخرى "بحوث" لهذه المشكلات العديده... ومعظم هذه المشكلات لازالت دون حلول وستبقى كذلك، طالما لاتوجد علاقات تكافؤ بين الدول المتقدمه والدول النامية او بين المركز والأطراف، كما يحلو لبعض الأقتصاديين تسميتها.

الادارة وادارة الأعمال الدولية..... المفهوم، الأهمية الأهداف .

٨- مفهوم الادارة وادارة الاعمال:

يشير معظم الاقتصاديين المتخصصين في العلوم الادارية ، من ان علم الادارة يعد من التعريفات ، في مجال العلوم الاجتماعية ، الغاية في التعقيد ، بحيث لا يمكن بالمقدور ، التوصل الى تعريف شامل ومتكامل ، في ظل مفهوم ، يتسم باليونة والمرونة ، وتتازعها التخصصات ، وتهتم الى حد كبير ، بحركة الانسان والمجتمعات التي تنشأ فيها ، فهي ليست علوم طبيعية او رياضية او كيميائية " التي تقوم على قوانين محدودة تتميز بثبات نسبي يبلغ في بعضها الى درجة الديمومة " او الاستمرارية " .  
وتأسس على ذلك ، يكون التعريف فيها اسهل من تلك التي تعتمد على حركة المجتمعات وتوجهاتها المتباينة التي تغير من آن الى آخر .

#### ١- الادارة وأدارة الاعمال :

ان " الادارة كعلم انساني تختلف فيها الاصطلاحات من دولة الى اخرى ، وليس الامر قاصرا على هذا النحو وانما الاختلاف ينبع ايضا من تخصص الدارس او الباحث بهذا التعريف "❖... فأساتذة القانون - بصفة خاصة - يهتمون عند تعريف الأداره بالجوانب القانونيه والدستوريه في قيام المنظمات واختصاصاتها والفصل بين السلطات وعلاقة الأجهزة المركزيه بالفروع او الوحدات المحليه ، في حين يميل اساتذة ، ادارة الأعمال ، نحو الأهتمام بالهيكل التنظيمي ، للمنظمه ووظيفة التنظيم في تحقيق الهدف وتحديد الأختصاصات والواجبات والمسؤوليات❖❖ وأساتذة السياسه يتجهون الى ربط الأداره بأهداف وسياسه عامه مقررره واتجاه ، سياسه التنفيذ ، الى الأنسجام مع التوجهات العليا للدوله❖❖❖... اما اساتذة الأقتصاد ، فهم يركزون على الترشيده

والجوانب المتصلة بالكفاءة في الأداره والأقتصاد في النفقات  
والسرعه في الأنجاز، بأعتبار ان علم الأقتصاد ، هو علم سلوكي بالدرجه  
الأولى❖❖❖.

وتأسيسا في هذا السياق من المفاهم الأساسية المتعدده والمتوعه  
"في الأداره بصفة عامه" كما يشيرد. محمد نصر مهنا" مع الأخذ في  
الأعتبار بأن كل علم لغته، كما يتضح الأداره: تستخدم كلمة الأداره  
في آداب اللغه العريبيه ترجمه لكلمه Management وأحيانا اخرى  
لكلمه Administration، والأصل اللاتيني هذه الكلمه الأخيره هو  
Ad = To ministrare = serve ، اي ان الكلمه تعني To Serve ،  
ويقابل هذه الكلمه في العريبيه "الخدمه" على اساس ان من يعمل في  
الأداره يقوم على خدمه الآخرين او يعمل عن طريق الأداره الى اداء  
الخدمه، وهذا المعنى اللفظي لأصل الكلمه كما ويشير ايضا ان هناك  
البعض من يحاول ان يفرق بين الكلمتين، فيعتبر كلمه  
Administration تتضمن تلك المسؤوليات المتعلقة بتكوين التنظيم  
الملائم وتحديد اولويات العمل وتوجيه الجهود لتحقيق الأهداف  
المشتركه، اي انها تشير الى مهام الأداره في المستويات العليا الشامله  
لكل عمل المنظمه... بينما تتضمن Management تلك الفاليات  
التنفيذيه التي تضمن نجاح المنظمه في الأطار المرسوم لها اي مهام الأداره  
في مستويات التنفيذ والعمل الجاري اليومي❖...

١. الأداره وأدارة الأعمال: وتأسيسا على ذلك "يمكن القول بأن الأداره  
تعد عمليه صعبه ومعقده

لأن موضوعها التامل مع البشر مع "الناس"، مع الإنسان "بمختلف انحداراتهم الطبقيه والأجتماعيه ومؤهلاتهم الثقافيه والفنيه" وأمكانية السيطره عليها وتوجيهه نحو الابتكار والأبداع وبطبيعة الحال يختلف الأمر حينما يجري الحديث في التعامل مع الماده او الآله مهما كانت معقدة التكتيك كالآلات الألكترونيه الحديثه، تعد عمليه سهله بالمقارنه بالتعامل مع الإنسان، الذي يتميز بأحاسيس وانفعالات ودوافع، تتطلب مراعاتها، وتوفير قدره ومؤهلات اداريه يمكن من خلال تفوق العمل الإداري في التعامل مع الآخرين، ومدى امكانياته على الأتصال الجيد والموفق بهم، للتأثير وحضهم للعمل في رضاء وسكينه مع النفس على حد قول التعبير الأنكليزي "Peace With Mind" وكما يجري الحديث عن الأداره ونشأتها، وفي كنف عصر الرأسماليه الصناعيه، حيث الرغبه في تنظيم العمل وتحقيق الزيادة في الأنتاج وتحقيق الأرباح وتراكمها، وتحديد الأنتاج يعد دافعا قويا، وانطلاقا من ذلك، استأثر العمل الإداري، بأهتمام كبير، من قبل اصحاب المشاريع الصناعيه الخاصه في الدول الأوربيه ومن ثم في الولايات المتحده الأمريكيه وجرى اهتمامهم بالخبراء الإداريين، الذين راوا ضرورة الأستفاده من النتائج والنجاحات التي تحققت عبر عملية الأنتاج، الأمر الذي حدا، ببعض المدارس في الولايات المتحده الأمريكيه الى انها جمعت بين ادارة الأعمال (المشروعات الخاصه) وبين الأداره العامه في مدرسة واحده، سميت "جامعة كورنيل" ❖❖.

ومهما تكن الصلة يقول "د. مهنا" بين الإدارتين، لاسيما في التكنيك والوسائل المستعملة اليوم، إلا انه ما تزال هناك بعض الفوارق الجوهرية، التي لايمكن تغافلها بين الإدارة العامه وإدارة الأعمال... فالعملية الإدارية، لاتتم من فراغ وانما هناك جملة من الأمور المنظمه، حققها جملة من المنظمات بجهود مشتركة، وهكذا تظهر العملية الإدارية لتحقيق اهداف معينه، عن طريق توجيه وتنسيق الجهود البشرية فيها وبأستخدام الامثل للموارد المتاحة "تحت تصرف المنظمه" ومن ثم التمييز بين اعمال السلطه العامه وأعمال الإدارة من خلال القوانين الإدارية، ولانريد ان نتعمق بالعمل الإداري بشموليته، لأنه خارج اختصاص البحث، وانما نريد ان نعطي صورة اوليه عن الإدارة وإدارة الأعمال، بأعتبارها الأخيره تمثل اهداف مختلفه عن الأعمال الإدارية المحليه، كون ادارة الأعمال، تمثل اهداف ربحيه ويتعين عليها ان تنشأ وظائف اقتصاديه متخصصه في الإنتاج والمشتريات وفي الخزن والتسويق والتمويل، وان ادارتها تتمتع بمميزات مختلفه، لأنها اهدافها ذات منشأ وطبيعته اقتصاديه كما وينشأ منها منظمات تجاريه وصناعيه وماليه وخدميه وزراعيه، ونحتاج كل من هذه المنظمات الإدارية ذات الأختصاص، جهود مضمنيه ودراسات مستفيضه ميدانيه، من اجل اتخاذ قرارات مناسبه في اختصاصاتها، كما ان هذه المنظمات وظائف متخصصه، تختلف احدهما عن الآخر، غير ان ذلك لا يؤثر على العملية الإدارية التي تظل ثابتة، فضلا عن الطرق والأساليب المتبعه في تحقيق اهداف المنظمه وأدارتها لوظائف التخصصه بكفاءة، وبناء على هذه

السياقات الأكاديمية والعملية، يواصل د. محمد نصر مهنا، حديثه بالاستنتاج الى انه "يمكن اعتبار الجهاز الإداري منظمه من المنظمات، التي يتوخى تحقيق اهداف عامه متعلقه بالسياسه العامه للدوله وأيديولوجيتها، بل انه ليس من المبالغه القول، ان ذلك يعد اخطر وأكبر المنظمات في العصر الحديث في عصر الأقول من تدخل الدوله في جميع النشاطات والمجالات وقيامها بوظائف متعدده لتحقيق دولة الرفاهيه Welfare state وهو ماينعكس على الجهاز الإداري الذي يلقي على عاتقه القيام بنشاطات متعدده لتحقيق بعض الوظائف في المجتمع، ولايمكن فهم العمليه الإداريه، الا بالفهم الكامل للغايات النهائيه للمنظمات الإداريه، في ظل الوظيفه الاجتماعيه التي لاتأخذ بالريح هدفها نهائيا لها وانما بالعائد الاجتماعي هو الأساق العام بين عناصر المجتمع Consensus Universal فأن الغايات النهائيه للوظيفه الاجتماعيه، هو الحفاظ على استقرار وتطور النظام الاجتماعي من خلال الترابط الوثيق بين اعضاء المنظمه والتنظيمات المجتمعيه السائده ثم المجتمع ككل بما يزيل اسباب التصادم، حيث ان المجتمع الأنساني بطبيعته مجتمع واع يترابط اعضاءه وبأهدافه".

ان الصله بين الأداره العامه وأدارة الأعمال، كما اشير من قبل، متقاربه، خاصة في الوسائل والأدوات والآليات المستخدمه في الظروف الحاليه وخاصة في ميدان "التكنيك" في العمل الإداري اليومي، وكلاهما يؤثر بالآخر وكما اشير ايضا، بأن الأداره العامه، اقدم عمرا من أدارة الأعمال، ولكن ابدأ من الناحيه التاريخيه، حيث نمت

المشروعات الخاصة في القرن الثامن عشر، ووجدت امامها اجهزة حكوميه راسخه في القدم، وكانت هذه الأجهزة الحكوميه برغم نشاطها المحدد وقتئذ، تمثل ادارة ضخمة جدا، بالنسبه لحجم المشروعات الجديده التي استفادت بدورها من الأنماط والأنظمه الحكوميه القائمه، ولعل الحضاره اليونانيه (افلاطون - ارسطو) والرومانيه ومابعدهما او قبلها من حضارات، وماتركته من تشريعات وأداره للمعاملات، التي تنظم حياة الأفراد في المجتمعات الغابره، وتحديد ماتركته الحضارات السومريه والبابليه "شريعة حمورابي" وكذلك حضارة وادي النيل وغيرها، ولعل الحضاره الرومانيه وماتركته من تشريعات قانونيه وأداريه، لعل اهمها "نظرية العقد" وهي الأساس الحقوقي الذي ينظم المعاملات في السوق، وهي النظرية المبنيه على فلسفة الرضا في التبادل بين المتعاقدين، التي تعد الأساس في اجراء وتنظيم وأتمام المعاملات بين المتعاقدين في السوق، غير ان ما يلاحظ على المفكرين الرومان، لم يبحثوا في الوجه الأقتصادي للملكيه، مكتملين بتنظيمها من الناحيه القانونيه ❖ وفي القرن التاسع عشر، بدأ التأثير بين الأدارتين يأخذ اتجاها، عكسيا، وقد ساعدت ذلك هو بزوغ النظام الرأسمالي وفلسفته المعتمده على آلية السوق "Market Mechanism" والعرض والطلب ، Supply and Demand

وتحقيق الأرباح، فأدارة الأعمال الموجه نحو الربح، وفي ظل

المنافسه. فإن الأداره العامه لم تدخر جهدا في

سبيل تطوير او اصلاح يذكر، ولم تستوعب التطورات والتغيرات التي حدثت، فبقيت تراوح مكانها، وترتب على ذلك كله، اذ تفوقت ادارة الأعمال على الإدارة العامه وبالتالي، وخاصة في اوقات لاحقه، بدأت الإدارة العامه تقتبس بعض المبادئ والنظم التي جاءت بها ووفرتها ادارة الأعمال، وفي المقدمة منها توفير عناصر الكفايه وزيادة الأنتاج، والأخذ بالأساليب الإداريه العلميه...

وفي الوقت نفسه، بدأت ادارة الأعمال، وامام ضغوطات انسانيه ومطلبية عديده تقتبس في السنوات الأخيره، من الإدارة العامه بعض النظم المتعلقة بأدارة شؤون العاملين، مثل التأمينات والمعاشات وصرف المرتبات والأجور في فترة الأجازات المرضيه والأعتياديه... وبعض الدول جمعت بين الإدارة العامه وأدارة الأعمال، من ثانيا شؤون الموظفين والإدارة الماليه والنظم السياسيه ونظريات الحكم والقانون والتربيه والأقتصاد والأحصاء، حيث تضطلع الإدارة، بالتنسيق بين اجزاء الوحده الإداريه والوحدات الإداريه الأخرى. وكما اشيرت من قبل بأن هنالك مدارس متنوعه ومختلفه (الولايات المتحده الأمريكيه)، التي مزجت بين الإدارة العامه وأدارة الأعمال، لكنها لم تتنهج نهجا واحدا بصدد الأعداد والتدريب، فهناك مدارس، تدرس فلسفة الإدارة واخرى، خبرات اداريه، وغيرها في الجوانب النظرية والعلميه للشؤون الإداريه بينما اتخذت المدرسه الأنكليزيه، فقد اعتقت المبدأ القائل "إذا اردت ان تتعلم السباحه فأسبح" اي ان الوسيله الوحيده لتعلم فنون الإدارة هي مزاوله الأعمال الإداريه والتدرج في السلم الوظيفي "ولشغل المراكز الإداريه تتاط

بمن درسوا الفلسفه والسياسه، غير ان كلا الأهداف للمدرستين واحده، ويأتي في السياق على ما اعتقد، الأداره الدوليه التي تعد من الفروع الحديثه في فروع الأداره، وله خصائصه ومشاكله وظروفه، ونقصد بذلك، "الأداره الدوليه"، التي لاتباع اي من الحكومات، مثل منظمة الأمم المتحده، والمنظمات التابعه لها وجامعة الدول العربيه، ومنظمة الدول الأفريقيه وغيرها من المنظمات ذات الصفات المناطقيه والأقليميّه الدوليه، وهي تلتزم بمواثيق دوليه لهذه المنظمات، غايتها وأهدافها خدمة المجتمع الدولي والعمل على استقراره وأمنه، وهي ايضا تحتاج الى امكانيات ماديه وبشريه في ادارتها، وهي تختلف عن الأداره العامه او ادارة الأعمال، من حيث السعه الجغرافيه وتعد مصادرها، وطابعها الخاص في المعايير التي تأخذ بها المنظمات التابعه لها، وهناك اشكالات كثيره، تتعلق بالتوظيف، والأعتبار الجغرافيه والكفاءه وعلاقة الدوله المعنيه بالمنظمه الدوليه كالأمم المتحده ومدى الأيمان بالأهداف والرغبه في التعاون، وهناك مشاكل خاصه بالمعايير الدوليه في ادارة هذه المنظمات، وقد يكون الحديث عنها خارج مهمه البحث، غير ان مايعيننا في هذا السياق، هو ادارة الأعمال الدوليه.

### ٣. مفهوم الأعمال الدوليه، طبيعتها، اهدافها

تميزت العقود الثلاث الماضيه، بالنمو السريع للأعمال الدوليه على الصعيدين الأقتصادي والسياسي الدوليين، فقد تزايدت انفتاح معظم الأسواق العالميه، على بعضها البعض، خاصة في مجال التبادل التجاري والأستثمارات والأدوات الماليه المختلفه:

## ١. مفهوم الأعمال الدوليّه: "Conception of International Business"

يشير د. علي عباس في مؤلفه "إدارة الأعمال الدوليّه" ان المقصود بمصطلح الأعمال الدوليّه "أي نشاط تجاري يتعدى مده، وانتشاره الحدود الجغرافيه لصانع او تاجر الخدمه او السلعه". وهناك تعريفات اخرى وردت في الأعمال الدوليّه، ومن الصعب وضع تعريف عام شامل، لهذا الموضوع، مثله مثل الكثير من الأنشطة والعلوم التي لم يستطيع الكتاب والباحثون الوصول الى تعريف واحد موحد يعتمده الجميع.

فقد اشار شيفا رامو (Shiva Ramu)، الى ان الأعمال الدوليّه بأنها "أي نشاط تجاري او خدمي، تقوم به اي منظمة اعمال عبر حدود وطنيه لدولتين او اكثر"، اما الدكتور احمد عبد الرحمن، فقد عرفه بأنه "معاملات بين افرادا او منشآت من دول مختلفه"، وفي كتابات اخرى تعرفها "بأنها الأنشطة التي تقوم بها الشركات الكبيره وتمتلك وحدات تشغيليه خارج بلدانها الأصليه". وأستنادا الى ذلك، يمكن تلخيص هذه المفاهيم بوضوح بين الأعمال الدوليّه وبين الأعمال المحليه

١. الأعمال الدوليّه، تتعلق بالاستثمار في بلد آخر او بيع وشراء السلع والخدمات عبر حدود دولتين او اكثر

٢. الأعمال الدوليّه، ليست عمليات عابره، تتوقف بأنتهاء العمل او الاستثمار او الصفقه التجاريه، وانما دائميّه ولصاحب العمل تأثيرا فاعلا عليها

٣. المنشآت صاحبه الأعمال الدولييه، تنفذ عملياتها، عبر حدود دولتين او اكثر، اما المنشأه "الأدارة" صاحبه الأعمال المحليه، فتكون عملياتها داخل حدود الدوله الوطنييه.

٤. الأعمال الدولييه تتكون من نوعين من العمليات التشغيليه، الأولى منها ترتبط بالمعاملات الأقتصادييه والتي هي في الأساس، انتقال رؤوس الأموال بأشكال وصور مختلفه، كالأستثمارات او القروض أو المساعدات، كذلك تقوم الشركات الدولييه، بالأستيراد والتصدير من دول اخرى، ويمارس بعضها اعمال الوساطه بين الباحثين عن رؤوس الأموال وبين العارضين لرؤوس الأموال، كما يتم انتقال القوه العامله والتكنولوجيا بين الدول بوساطة الشركات او الأفراد الدولييين، اما النوع الثاني من العمليات، فهوالتفاعل بين الشركات متعددة الجنسيه والمجتمع في البلد المضيف

## ٢. طبيعة ومحاولات الأعمال الدولية

عادة ماتكون دراسة الأعمال الدولييه، منسجمه مع الظروف البيئيه، التي تتواجد فيها المنشأه في دوله اخرى، واذا ما أرادت النجاح في اعمالها، عليها ان تقوم بعمل الدراسات التي تركز على الظروف الخاصه بمناخ الأستثمار في ذلك البلد مثل (١) الأنظمه القانونيه (٢) اسواق الصرافه (٣) الفروقات الثقافيه (٤) معدلات التضخم (٥) الأستقرارالسياسي والأمني... الخ

وتتميز طبيعة الأعمال الدولييه، في انها تعمل في ظروف غير متأكده بصوره عامه، على عكس المنشآت الوطنييه، التي تعمل في

السوق المحليه، حيث تتمتع بمعرفة جيدة بالسوق، وتمارس الشركات الدولية "الشركات متعدية الجنسيه" تمارس قواعد اللعبه في السوق الأجنبيه في ظروف غامضه ومتناقضه "معقده"، وتخضع للتغير السريع، مما يتطلب من المنشأه "الدوليه" جهدا اكبر للتأكد من قراراتها المتعلقة بأدارة الأعمال، حيث تبدأ فلسفة الشركات العالميه، من دمج الفلسفه المحليه مع نظيراتها العالميه، وتباشر ذلك، بدأ من مستوى الأداره العليا للشركه، ووضع المبادئ الأرشاديه من اولى مهام المدير، كما يجري دمج المنظور الدولي للأعمال في قائمة الأهداف الأساسيه للمنشأه، وفي التركيز على الفرص (المخاطر) المتاحة خارج نطاق السوق المحلي، حيث صنف خبراء التخطيط الأستراتيجي بنيامين تريجو " Benjamin Tregoe" وجون زميرمان "John Zimmerman"، المبادئ الأرشاديه للسلع التي يتم تقديمها والمبادئ الأرشاديه للسوق الذي يتم خدمته، والمبادئ الأرشاديه والنتائج المتوقعه "انظر الجدول (١ - ١)، عملية التخطيط الأستراتيجيه - ص ٢٥ Strategic Planning Process وأيضا الجدول (٢ - ١) المبادئ الأرشاديه للمنشأه ص ٢٦ ❖

أما اساليب تنظيم عمل الشركات متعدية الجنسيه وهياكلها التنظيميه وكيفية نمو الشركه المحليه وتحويلها الى شركه دوليه، كما يقول (د. علي) القيام بعمليتين ذات علاقته هما (١) الأنتشار الجغرافيه لموارد الشركه (٢) التغيرات في الهيكل التنظيمي للشركه، ويضع المؤلف خمسة مراحل لكي تتحول من شركه محليه الى شركه متعدديه الجنسيه، لاحظ جدول (٦ - ١) ص ٥٠... وفي كل مرحله من مراحل نمو

الشركه المحليه، فأنها تحتاج الى نوع من التنظيم، الذي يغطي نشاطها المتنامي، فأما ان تكون تنظيمها او ادارتها على اساس وظيفي او على اساس المجموعات السلعيه "على اساس انتاجي" والنوع الأول هو شائع او الأكثر استخداما، "فالأدارة في مفهومها الشائع في عالمنا الثالث، هي اداة تشغيل وأنتاج وتسويق مصانع او شركات، او ادارة اقسام صغيره داخلية النشاط قد لاتغطي السوق، فأدارات (الأنتاج + المخازن + التسويق + الترويج + الأفراد وغيرها)، هي ادارات صغيره تتناسب مع ادوارها الداخليه وهذه الأدارات، لاتجاري فكر العولمه، بمفهومها الأقتصادي الواسع... لأن الحديث هنا عن انطلاق انتاج، خارج الحدود، وتداوله بين دول بلا حدود او موانع او عوائق، وحسب هذه الطروحات، يتطلب الأمر، تطوير الفكر الأداري، المتبع في الدول الغريبه "الرأسماليه" وكيفية توظيف الفكر الأداري الأستراتيجي، وهو فكر كما يشير له أ. صلاح عباس في مؤلفه "العولمه في ادارة المنظمات العالميه" بأنه فكر مافوق الأدارات العليا... انظر الرسم التوضيحي ص ٤٠...

المخطط يشير لعدد من الشركات، سواء التي تعمل في نفس المجال وتنتج نفس المنتج داخليا او خارجيا. او الشركات التي تنتج منتجات متنافسه او متكامله او تجميعيه، ويلاحظ فيه ان الأدارات الدنيا، هي ادارات تشغيل في الأساس يتم توجيهها من ادارات اعلى، والأدارات الأعلى، هي ادارات تتوسط الهيكل، لكنها ايضا محدوده التوجيهات والأعتبرات الداخليه الخاصه بالحكومات والدول المعنيه، ويتم توجيهها من ادارات اعلى "من فوق" المدير للشركه، الذي هو في

الغالب صاحب رأس المال او نائب مجموعة اصحاب رأس المال... رئيس مجلس الأداره، وهو ايضا يعمل على نطاق امكانيات وسياسات محده وفق خطط معده سلفا، وهو مناسب للوضع الداخلي، وهو متدرج وضييفا من اداره دنيا الى وسطى الى عليا... ولايحمل فكرا اداريا متطورا، وانما تقليديا، الأمر الذي يتطلب فكر اداري اعلى وأشمل، يتمثل في اداره منظمه من مجموعة شركات... وهذه الأداره بدورها تعتمد على اهداف عالميه، وهنا تأتي الأداره الأستراتيجيه، كما يوضحها الرسم التالي (شكل ٧ - ١) ص ٤١، الشكل يوضح تصاعد وتطور الأداره... التي تعتمد الرساله العامه، ويمكن الأشاره ايضا بهذا الصدد الى الهيكل التنظيمي الخاص بمراحل نمو الشركه المحليه حتى تتحول الى شركه متعددة الجنسيه من النماذج التي يشير لها د. علي عباس في الشكل (١ - ١) ص ٥٢، والشكل (٢ - ١) نموذج (أ)، والشكل رقم (١ - ٣) نموذج (ب) والشكل رقم (١ - ٤) نموذج (ج) في ص ٥٣، والشكل (١ - ٥) ص ٥٤ وكذلك الشكل رقم (١ - ٦) نموذج (هـ)، ص ٥٥

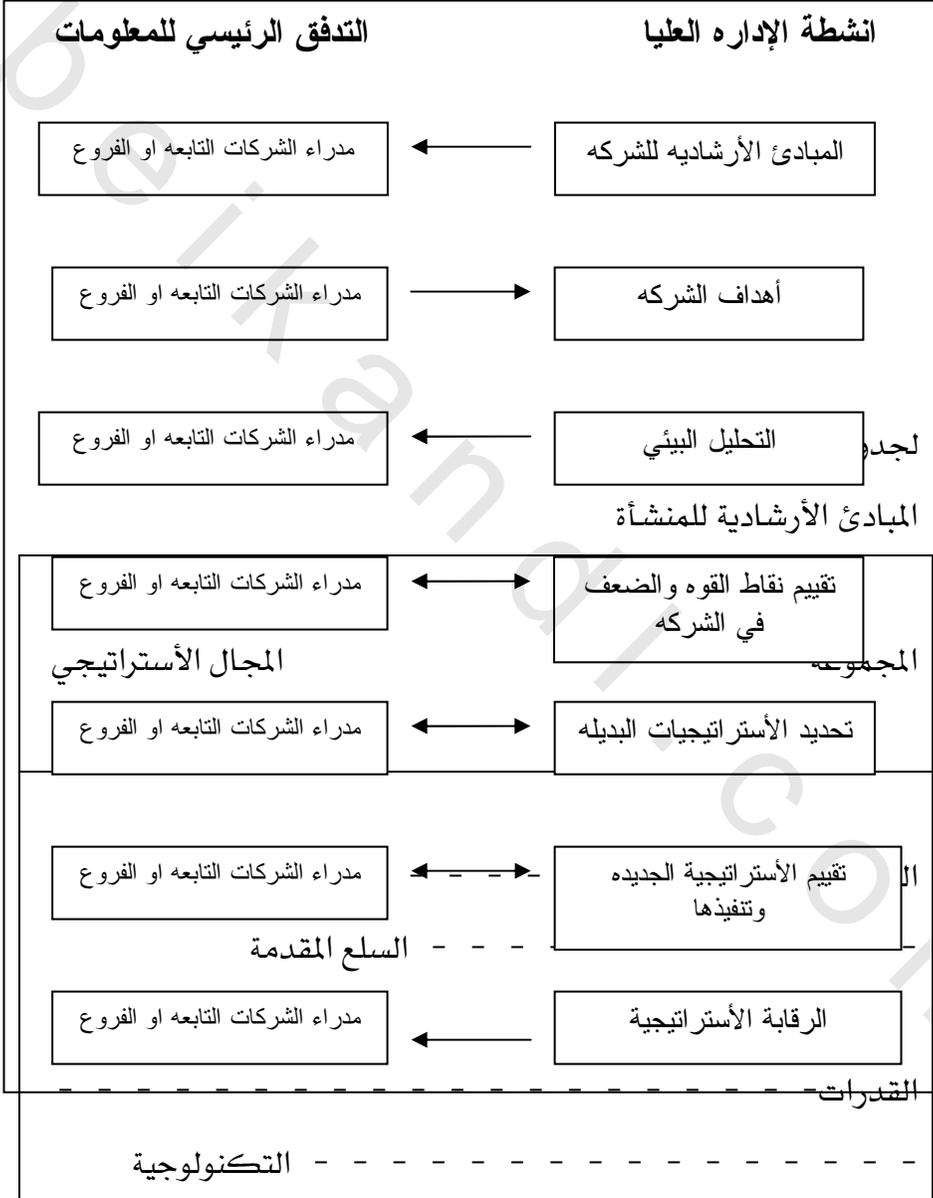
كما ويشير المؤلف "ان تحول الشركه المحليه الى شركه متعدية الجنسيه سوف يساعدها على تنظيم وأدارة عملياتها بصورة افضل وبالتالي خدمة مساهميها في كل بلد. ويطلق على هذا التنظيم، مصطلح التنظيم المصفوفي او الشبكي، وهو يدمج ثلال ابعاد رئيسيه للشركه وهي المجالات الوظيفيه، التنوع السلعي، الدول "الأقاليم" مما يتعين على المدير العام في البلد الأم للشركه ان يفوض صلاحيات واسعه للأقاليم "الدول" اي تطبيق اسلوب اللامركزي في اداره الفروع، واعطائهم حريه

اكبر في اتخاذ القرارات الخاصه بأعمالهم ويظل دور الشركه الأم دورا  
تسويقيا وتخطيطي. وجرى اعتماد هذه النماذج المصفوفيه متعدد الجنسيات  
Multinational Organizational Model ، الأمريكيه والتنظيم  
لنموذج المصفوفيه الشبكي لشركات متعدية الجنسيه "الأوربيه" Matrix  
Organization Model كما في الشكل (٧ - ١) ص ٦٠ والشركات  
اليابانيه استخدمت نظام مختبر مركزي " Centralized  
Laboratory" ، والشركات اليابانيه مثلها مثل الشركات الأمريكيه  
لاتسمح لغير اليابانيين بالمشاركه في عضويه مجالس ادارتها ، في حين  
اشركت الشركات الأوربيه اعضاء في مجالس ادارتها من البلدان التي  
تصدر اليها او تصنع فيها.❖

الجدول (١ - ١)

عملية التخطيط الاستراتيجي

(Strategic Planning Process)



القدرات الإنتاجية
أساليب البيع
أساليب التوزيع
الموارد الطبيعية
----- النتائج -----
----- الحجم / النمو -----
حجم العائد (الربح)

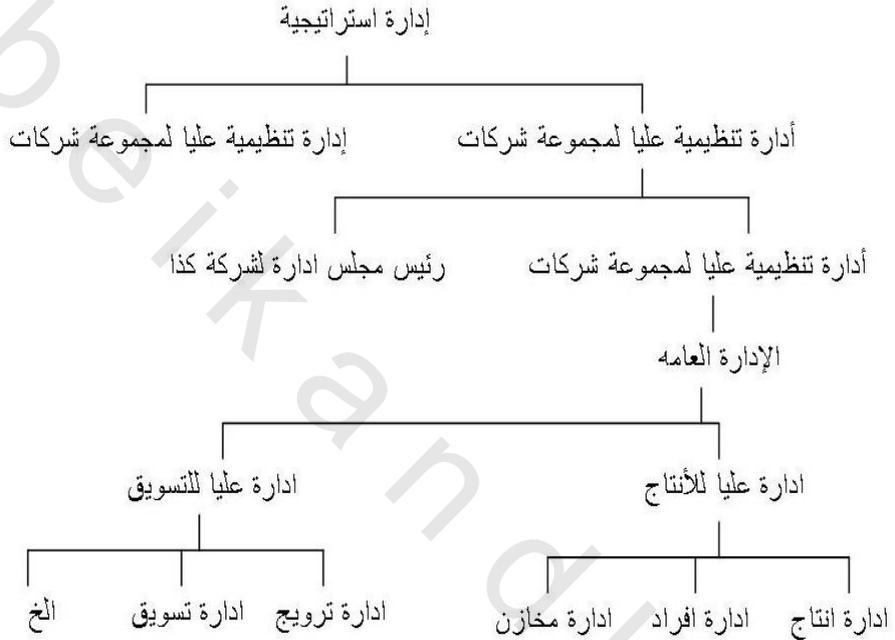
الجدول (٦- ١)

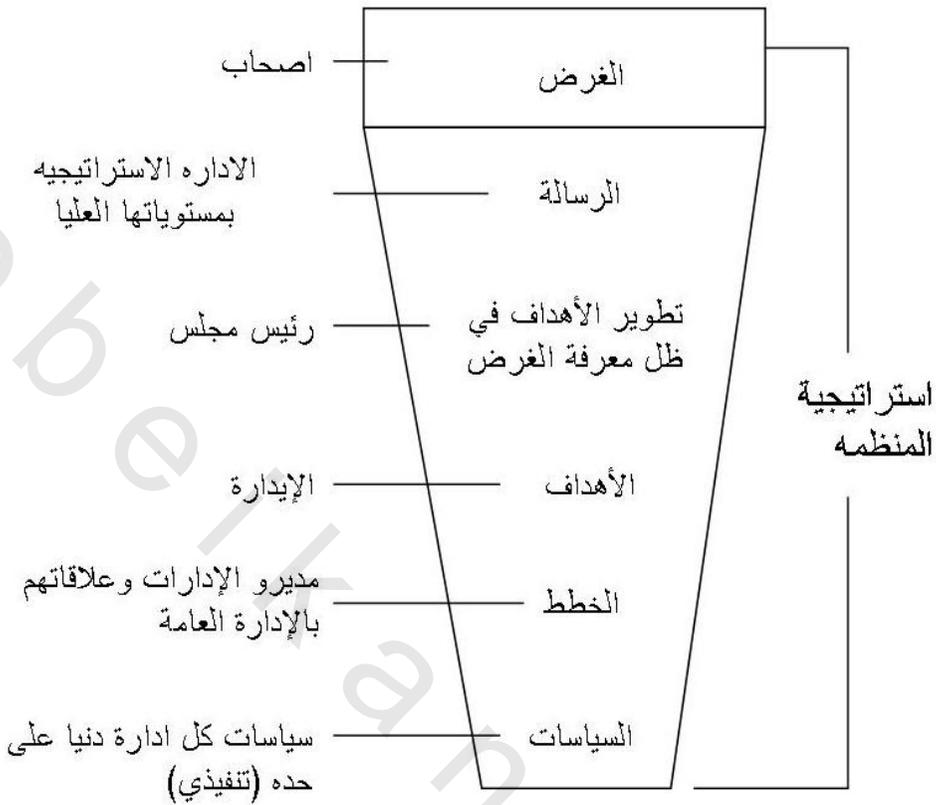
مراحل وخصائص نمو الشركة المحلية وتحولها الى م.ج.

الأنواع	الهيكل التنظيمي	الخصائص
أ- شركة محلية	التصدير من خلال قسم التسويق	يكون لدى الشركه حد ادنى من التنوع السلعي والسوقي، صادرات اوليه، ولايوجد جهد متخصص في هذا المجال.
ب- شركة تصديرية	قسم التسويق كوحدة تنظيمية منفصلة	طلبات سلعية اجنبية مبكرة، مع جهد متخصص.
ج- شركة دولية	قسم دولي	التركيز على التصدير، ودخول اسواق اجنبية بأستخدام استراتيجيات بسيطة
د- شركة متعددة الجنسية	هيكل سلعي متوسط	النمو من خلال التنوع
هـ- شركة عبر الأممية	تنظيم شبكي على درجة عالية من التعقيد	العولة والعقل

رسوم توضيحية تبين الفكر الإداري الاستراتيجي مافوق الإدارات العليا كما ورد في مؤلف الأستاذ صلاح عباس (العولمة في ادارة المنظمات العالمي)

شكل (٧ - ١)

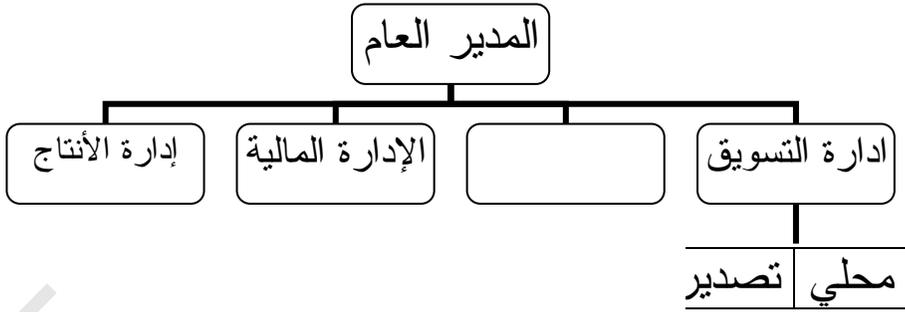




نماذج التنظيم الوظيفي للشركات المحلية والشركات المتعدية الجنسيات  
 كما ورد في مؤلف الدكتور علي عباس (ادارة الاعمال الدولية - الاطار  
 العام)

الشكل رقم (1 - 1)

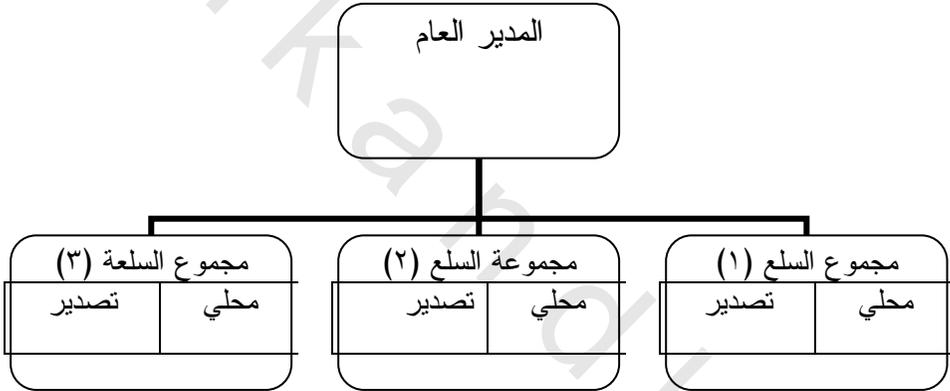
نموذج التنظيم الوظيفي للشركة المحلية  
 مع وجود طلبات خارجية لشراء السلع



الشكل رقم (٢- ١)

نموذج (أ)

التنظيم الوظيفي عندما يكون عدد السلع قليل في الشركة المحلية

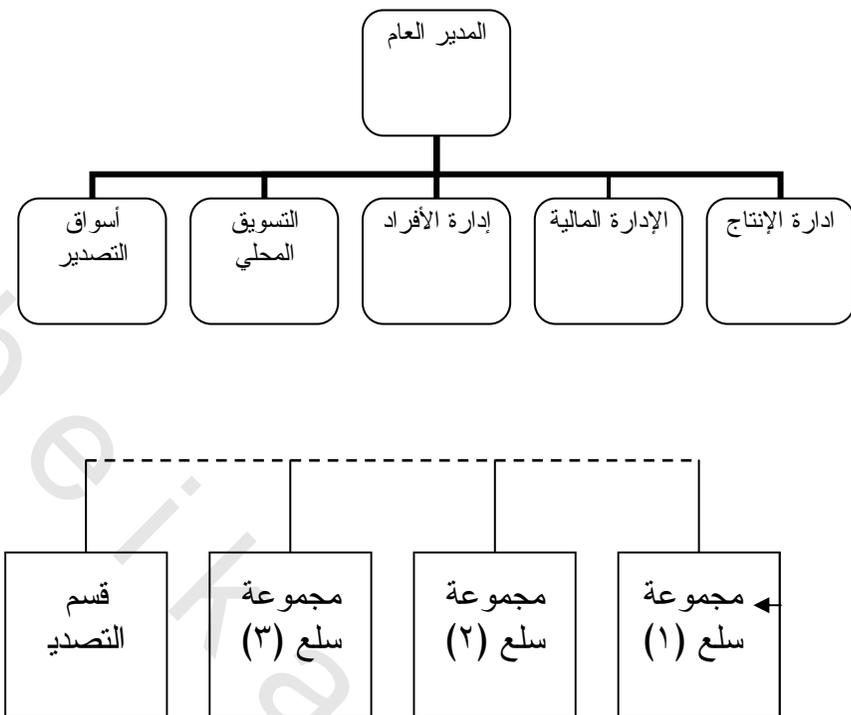


الشكل رقم (٣- ١)

نموذج (ب)

التنظيم الوظيفي للشركة المحلية عندما

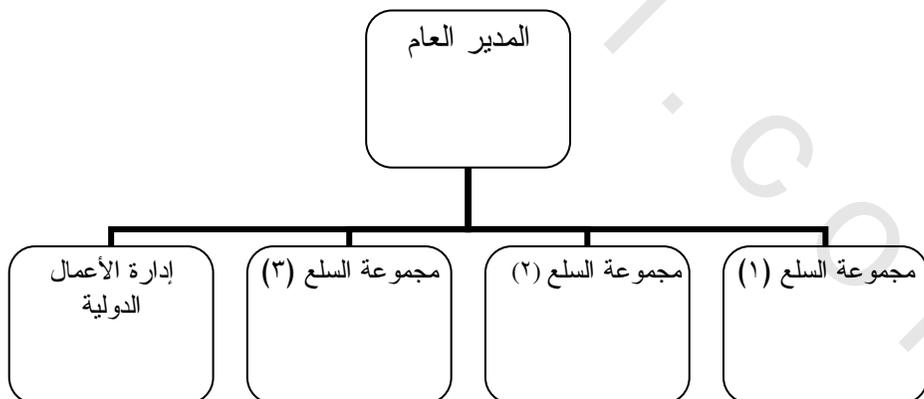
تزيد نسبة مبيعاتها في الأسواق الدولية



الشكل رقم (٤ - ١)

نموذج (ج)

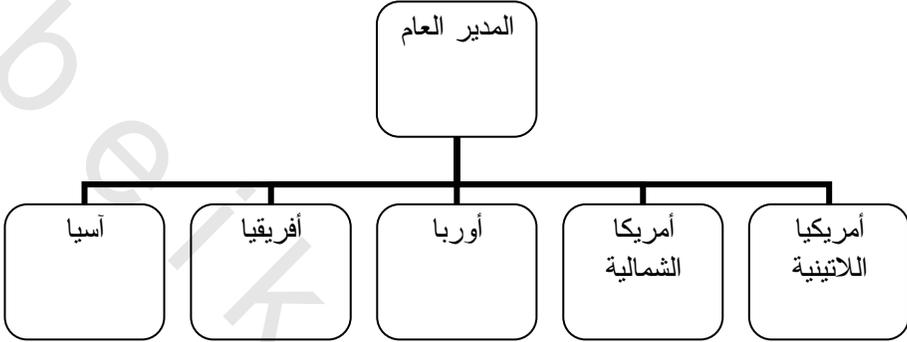
التنظيم طبقا لمجموعات السلع عندما تزيد المبيعات بنسب أكبر



الشكل رقم (٥ - ١)

نموذج (د)

هيكل التنظيم طبقا لأسواق التصدير وعندما يزداد التنوع السلعي

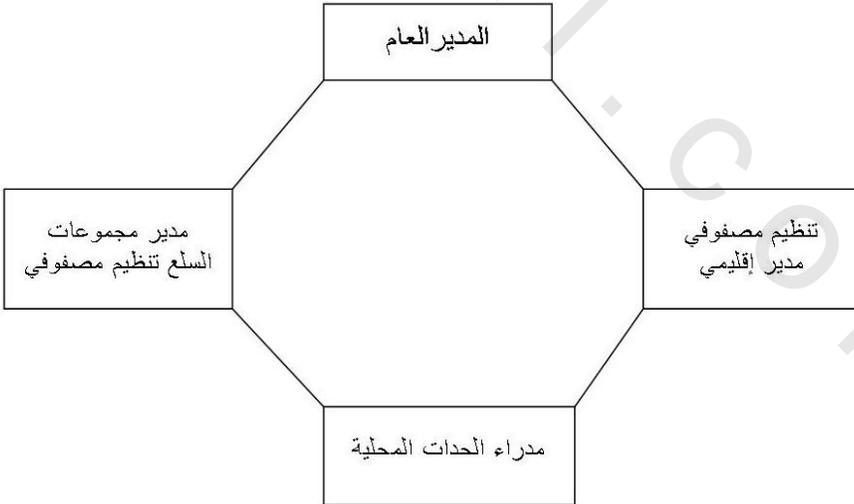


الشكل رقم (٦ - ١)

نموذج (هـ)

هيكل التنظيم للشركة متعددة الجنسيات

عندما تصبح لديها تنوع سلعي واسع النطاق



## الملاحظات والأستنتاجات

ان المؤلفات المطروحة، في بحث التمويل الدولي وأدارة الأعمال، مثل "التمويل الدولي" - مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات د. سرمد كوكب الجميل ومؤلف "التمويل الدولي" للأستاذ عرفان تقي الحسيني وكذلك مؤلف د. علي عباس حول "أدارة الأعمال الدولي"، وكتاب "الأدارة العامه وأدارة الخصصه - مع نماذج لتجارب بعض دول العالم" للأستاذ الدكتور محد نصر مهنا، ومؤلف "العولمه في ادارة المنظمات العالميه" للأستاذ صلاح عباس، هذا بالإضافة الى مؤلفات د. صالح ياسر حسن "العلاقات الأقتصادية الدولي"، د. غازي صالح محمد الطائي - الأقتصاد الدولي، د. فليح حسن خلف "العلاقات الأقتصادية الدولي" ومعالجتهم لميزان المدفوعات، ومفهوم النقد الدولي والمنظمات والتكتلات الماليه الدولي... جميعا مؤلفات متخصصة وهامه، تعالج قضايا اقتصاديه معاصره، تفتح افاق واسعه للبحث والتدقيق والنقد العلمي، وقد تختلف مع هذا المؤلف او ذاك، مع هذه الفكره او تلك او قد نتفق، في هذه الجزئيه او تلك، غير ان عملهم يحظى بالأهتمام من قبل الباحث، بتقدير عالي، رغم الملاحظات التي اخذت طريقها، اثناء العرض للمؤلفات، او في، التدقيق لبعض المعلومات، وهناك ملاحظات اخرى نحاول تدوينها.

لوحظ ايضا ان د. فليح حسن خلف (ص ٣٠٠) في معرض اشارته الى كيف افرزت ظروف مابعد الحرب العالميه الثانيه ضرورة العمل على انشاء نظام نقدي دولي يتم فيه تحقيق وحدة هذا النظام عالميا والغاء

القيود والرقابه على المبادلات والصراف، وذلك بإنشاء نظام دولي متعدد الأطراف، تتم في اطاره المبادلات الدوليه، بدون عوائق وقيود تحد منها، او تعطي تميزا لطرف او اطراف فيها على حساب طرف آخر، اضافة الى ضمان استقرار اشعار صرف العملات، وذلك عن طريق وضع قواعد للسلوك تتفق عليها دول العالم في اطار مبادلات الدوليه، من خلال نظام مؤسسي يتولى تحديد هذه القواعد والزام الدول المعنيه باتباعها والأمثال لمقتضياتها... الخ.

في حين يرى د. غازي صالح ص ٢١٨ - ٢١٩، غير ذلك بقوله، لقد عملت الحكومات "ورد في الكتاب حكومه" وبخاصة الأوربيه منها خلال الحرب العالميه الثانيه وبعدها تطوير مجموعه من القوانين ووضعها موضع التنفيذ، بهدف تنظيم السمات الأساسيه للعلاقات الأقتصاديه الدوليه، وقد عرف "ورد في الكتاب عرض" هذا النظام، بنظام "بريتون وودز" حيث اثبت هذا النظام فعاليته على الرقابه على العلاقات الأقتصاديه والى تحقيق الأهداف المشتركه التي توخاها واضعو هذا النظام... وفي مكان آخر يشير ايضا، اذ ادى تمركز القوه السياسيه والأقتصاديه في ايدي تلك الدول الى اصدار القوانين الخاصه بهذا النظام وفرضها... في حين يترجمها د. صالح ياسر حسن ص ٤٣٠ - ٤٣١، "حاله من الواقعيه اكثر، حيث يشير الى انه شهدت الفتره التي تلت الحرب العالميه الثانيه، ميلاد عدد كبير من المنظمات... وفي ميدان آخر، يقول ايضا، انها "المنظمات تترجم واقع الترابط والتداخل بين مكونات الأقتصاد العالمي، وتعبّر في الوقت نفسه عن حالات الأنقسام والتمايز

والمشاعر المركبه، تميز سلوك مختلف الدول الناجم عن اختلاف، الأنظمة الاجتماعيه - الأقتصاديئه السائده فيها... فعلى سبيل المثال ادى الى انشطار العالم في مرحله تاريخيه محدده الى قطبين، الدول الرأسماليه والدول الأشتراكيه".... كما ويشير د. فؤاد مرسي "الرأسماليه تجدد نفسها" بهذا الصدد "لأن النظام الأقتصادي الجديد، يعكس وجهه النظر الأمريكيه للنظام النقدي في فتره مابعد الحرب، واصبحت هذه الخطه "يقصد نظام بريتون وودز" هي اول اعلان عالمي لآدارة النظام النقدي الدولي".

ولو ذهبنا الى الصفحات ٣٢٥ و ٣٢٦، لك لرأينا "د. فليح حسن" يشير الى التدخلات الواضحه (الصندوق + البنك) الدوليين ويشرح بعمق تدخلهما السافر في اقتصاديات البلدان الأخرى، وهنا يتعارض الكاتب مع ما طرحه في السابق ص٣٠٠.

وعلى ما اعتقد ان سبب انسحاب الدول الأشتراكيه من المشاركه بفعل الخلاف بين نظامين اجتماعيين مختلفين ونظرتين مختلفتين حول التوجهات العالميه للأقتصاد الدولي.

لوحظ ايضا، ان الأستاذ عرفان تقي الحسيني، في معرض تناوله لأسباب اختلال ميزان المدفوعات من ضمن، ماأشار إليه يعود الى اسباب هيكله في ص١٢٦، وبخاصة هيكل التجاره الخارجيه (سواء الصادرات أو الأستيرادات)، اضافة الى هيكل الناتج المحلي، ويشاركه ايضا بعض الأقتصاديين، بشكل أو بآخر، دون الأشاره الى السبب الرئيسي، الذي ادى الى الأختلال، وهو التقسيم الدولي الحالي للعمل، على المستوى

العالمي وهو الدور الذي لعبته الدول المتقدمة وجسدت حاله من التبعية الموروثة البلدان الناميه، وحدثت الفجوه الواسعه بينهما، يضاف الى ذلك الأزمه البنيويه التي يعاني منها الأقتصاد العالمي وأنعكاسات على البلدان الناميه، بالأضافه الى اسباب بنيويه متعلقه بالهيكليه الأقتصاديه المتخلفه والأحادية الجانب الأقتصادي، لهذه البلدان في ميدان الصادرات، التي تتأثر بالعوامل الخارجيه، كما ذهب إليه الأستاذ عرفان تقي الحسيني بتوصيات هاتين المنظمتين او تواصل تطبيق السياسات الأقتصاديه الخاطئه وتتحمل اضرارها، وممكن ان تؤدي الى كوارث ومصاعب حقيقيه، وتأخذ بهذه النصائح الغير المأمونه دون مناقشه، ودن ان يتوفر عنصر الثقه الكافيه... كما يلاحظ "عدم مراعاة الدول الناميه، وهي تسعى لتحقيق التتميه الأقتصاديه" بل الأخذ بهذه السياسه وفي تعميماتها المفرطه دون تمييز، في الظروف المحيطه بهذا البلد او ذاك، او في هذا المشروع الأقتصادي او ذاك، وانما تؤخذ كحزمه من الأجراءات والتدخلات المفرطه.

لاحظ الباحث ان العجز في ميزان المدفوعات، يعكس وجود فائض طلب يفوق حجم الموارد المتاحة، الأمر الذي يدفع البلد الى الأستدانه وزيادة اعباء الديون الخارجيه، ولتلافي ذلك، يتطلب الأمر الى كبح نمو الطلب المحلي، للوصول الى وضع مستقر... والبرنامج المطروح حول التثبيت الأقتصادي مع صندوق النقد الدولي "هو برنامج اكماشي" هدفه زيادة قدرة البلد النامي من الوفاء بالتزاماته وديونه الخارجيه، اي ينصب بالأختلال الخارجي، وأن منهج الصندوق، كما يشير له بعض

الأقتصاديين، بتمحور حول مايسمى بأدارة الطلب الذي يهدف الى خفض معدل نمو الطلب المحلي... كما يستهدف في استعادة التوازن الكلي للأقتصاد من خلال مجموعه من الأجراءات، تصب لصالح، الأختلال الخارجي ومن هنا يصعب الحديث عن مشروع تنميه او خفض معدل البطاله او زياده في معدل مستوى المعيشه للمواطنين... لأن هدف برنامج التثبيت كما ذكرنا، هو خفض الطلب الكلي، لذلك طابعه انكماشى وليس تنموي.

يرى الباحث، ان ماتحاول مؤسسات التمويل الدولي من ترسيخه من مفاهيم وأفكار وعرضها على البلدان الناميه، وأشهرها سياسة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حول التكيف الهيكلي والتثبيت الأقتصادي❖، الداعي الى استدراج هذه البلدان وربطها بأتفاقيات دوليه، اذا تصفحنا التاريخ، فسوف نجدها علاقات استغلاليه وتدخليه، وأذا طرحنا الحاله، بصيغه سؤال او معلومه كيف يجري تغيير الهيكل الأقتصادي والأنتاجي، وتحسين الدخل، دون تدخل الدوله؟ او ولماذا الأصرار للأنتفاح وفق شروط "الصندوق والبنك" الدوليين دون حساب لظروف البلد النامي؟ وماهو التفسير لذلك؟ اعتقد ان تجارب الدول المتقدمه نفسها خير شاهد، الم يحصل في بداية التقدم لهذة الدول من حمايه لأقتصادها لفترات طويله، ولناخذ بهذا الصدد مايشير له جوزيف ستكلتز Joseph E. Stiglitz❖❖.

"عند اخذ بضعة امثله، نجد ان معظم البلدان الصناعيه المتقدمه - بضمنها الولايات المتحده واليابان - قد بنت اقتصاداتها من خلال حمايه

بعض صناعاتها بشكل حكيم وأنتقائي، حتى أصبحت قويه بما فيه الكفايه لتتنافس مع الشركات الأجنبية، بينما لم تنجح الحمائيه الشامله في اغلب الأحيان في البلدان التي جربتها، فكذلك تحرير التجاره السريع، واجبار بلد ما على فتح اسواقه امام المنتجات المستورده التي ستتنافس مع تلك التي تنتجها

بعض من صناعاته، صناعات اتسمت بوهنها الخطير امام منافسة الصناعات القويه لنظيراتها في بلدان اخرى يمكن ان تكون له عواقب وخيمه - اجتماعيا واقتصاديا...).

لوحظ ايضا ان العروض في المعالجات المطروحه في تصحيح الأختلال في ميزان المدفوعات التي اعتمدها المؤلفات "التصحيح عن طريق آلية السوق واشكالها". وفق مفهوم النظرية التقليديه او الكينزيه، التي اعتمدها الأستاذ عرفان تقي الحسيني وكذلك د. فليح حسن خلف، وملاحظاتهم الهامه حولها، غير انهم، لم يتطرقا او يشيرا الى الأساس او السبب الرئيسي للمصاعب في موازين مدفوعات البلدان الناميه، الذي تطرق له د. صالح ياسر حسن، بأشارته الى ان "تبعية تلك الموازين للتغيرات في التجاره الخارجيه وتدفق رؤوس الأموال الأجنبيه، هذه ناجمه عن العلاقه التاريخيه المتشكله وفقا لتقسيم العمل الدولي، وضمن المنظومه الرأسماليه العالميه، حيث سيادة علاقات الهيمنه/التبعيه".

ولمزيد من المناقشه النقطة الأولى "التصحيح عن طريق آلية السوق، اي تحرير السوق المالي"، بحيث يسمح لمعدلات الفائده، بأن تحدد قوى السوق، وان تحرير السوق المالي، كما يشير له بعض

الأقتصاديين هو اجراء يحمل مخاطر، فقد يكون ملائماً لدوله دون اخرى وهو "امر لاتقله إلا الدول المتطوره الواتقه من نظامها الأساسي بدرجة عاليه من التطور، وان الولايات المتحده الأمريكيه وأوروبا الغربيه لم تقدم على ذلك إلا في عام (١٩٧٠) كما يشير الى ذلك جوزيف ستكلتز . فكيف يكون الأمر في حالة اقتصاديات البلدان الناميه...؟ وبالأسباب العجز التي اشار لها د. فليح حسن خلف في الصفحات ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤.

النقطه الثانيه، كيف يتم، تصحيح الأختلال، بالوقت الذي لم يتم فيه امداد البلدان الناميه بحجم كاف في من السيوله الدوليه، بحيث تصبح قادره على اتباع سياسه اقتصاديه وطنيه من شأنها سد العجز في ميزان المدفوعات.

النقطه الثالثه حالة العجز... اذا ارتفعت اسعار الفائده، من اجل جذب الأموال الأجنبيه الى الداخل "Capital inflows" وعندها ستزداد السيوله في السوق الماليه واعادة التوازن للميزانيه، كما ذهب إليه الأستاذ عرفان تقي الحسيني في ص١٢٩، والسؤال، اذا ارتفعت معدلات الفائده، ماهو الضمان لأنخفاضها، وكيف تجري مراعاة حالات ومستويات المعيشه للمواطنين من العمال وفقراء المدن والريف الذين سيضطرون الى دفع معدلات فائده فوق طاقاتهم، وهي تقريبا حالة جميع البلدان الناميه، عدا النفطيه منها وبخاصة بلدان الخليج.

يلاحظ ايضا، ان تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حينما تطرح حججها وأرائها وأفكارها بسياسة التثبيت والتكيف

الهيكلية، توحى وكأن الدول النامية، ليس امامها من خيار... اما ان تستمر بمعاناتها ومخاطر توجهاتها الاقتصادية الفاشله، او تلجأ للطريق الصحيح "وصفة الصندوق والبنك الدوليين" وأي توجه آخر هو دلالة على انحراف وشيك الحدوث، كما يحلو لمؤدجي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وهنا يشير جوزيف ستكلتز "لعله من اشد التغيرات دراماتيكية التي حصلت في هاتين المؤسستين" يقصد الصندوق والبنك الدوليين "في الثمانينات، وهو العصر الذي كان يدعو فيه كل من رونالد ريغان ومارغريت ثاتشر الى ايدولوجية السوق الحرة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وكيف اصبح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مؤسستين تبشيرتين جديدتين تروج من خلالها هذه الأفكار على البلدان الفقيرة المتمنعه، التي غالباً ماتكون بأمس الحاجة الى القروض والمنح..."

لوحظ ايضا ان المؤلفات المطروحة تناولت ادارة الأعمال الدولية، عبر استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيه، دون الأشاره الى تثبيت الفرق بين الأداره العامه وأدارة الأعمال المحليه وأدارة الأعمال الدولية، وقد تناول البحث الأداره العامه وأدارة الأعمال المحليه وأدارة الأعمال الدولية، من الناحيه التاريخيه والعملية والفروقات بينها، ليمكن القارئ والمتابع، الربط بين الفوارق المنهجيه بين هذه الأدارات، ويحقق شيئاً، لم تشر اليه البحوث بالتفاصيل.

لوحظ ايضا ان د. علي عباس قد اشار في مقدمة مؤلفه "ادارة الأعمال الدولية... ص ١٦، من ان مهمة الكتاب "الملاحظه الثالثه" هي "ان

اقسام ادارة الأعمال في الجامعات العربية ، لازالت تركز بطبيعتها على تأهيل مدراء اعمال محليين ، لايتفاعلون إلا مع البيئه المحليه في بلدانهم فقط ، وليس مدراء دوليين قادرين على التعامل مع البيئات الخارجيه المختلفه وقيادة شركاتهم او اعمالهم نحو العالميه... الخ وفي مكان آخر ص ٢٤ ، يشير ايضا ، الأستاذ الفاضل الى ان الشركات الراغبه في الدخول الىعالم الأعمال الدولييه يتعين عليها امتلاك فلسفه معينه تمكناها من الولوج بنجاح في هذا المجال ، وعادة مايبداً بناء وتكوين هذه الفلسفه بدمج نظرتها المحليه للأعمال مع نظرتها العالميه... الخ ، كما وتناول ايضا المبادئ الأرشاديه للشركه ص٢٦ - ٢٥ ، دون ان يتوسع بهذه الأرشادات ، بل اكتفى بأعطاء مخطط "عملية التخطيط الأستراتيجي - والمبادئ الأرشاديه للشركه ، دون الدخول في التفاصيل... ومع الأهميه للجهد الكبير للمؤلف ، وفي تحديده ، هدف الكتاب ، هو تأهيل مدراء "أعمال دوليه قادرين على التعامل مع الهيئات الخارجيه" وهذه حسب اعتقادي مهمه كبيره تتطلب مناقشه المحتوى الأجماعي - الأقتصادي في عملية التخطيط الأستراتيجي ، التي اعتمدها المؤلف ، وهي مرتبطه بمفاهيم خبراء التخطيط الدوليين ، الذين تمت الأشاره اليهم ، والتي تعالج طائفه من المشاكل المرتبطه بشكل المملكيه في الشركات المساهمه ، او في الشركات متعدية الجنسيه والأسس التي تحكم نشاط المؤسسه الكبيره وتوجهها وفلسفتها ، وكان يفترض ان يوضح المؤلف اوجه العلاقه بين المدير والمالكين الأصليين للشركه ، وماهي المصالح المشتركه بين المدراء وبين الطابع الأقتصادي والأجماعي للمؤسسات

الكبيره. وفي معرض الحديث عن المبادئ الإرشادية، يتطلب الأمر على ما اعتقد، الإشارة لكل مفصل من مفاصل العملية الإرشادية مثل "حدود تصرف الإدارة بأستقلاليه، والى اي مدى، وايضا الى التطرق الى جوانب المنفعة، وهناك امور تتعلق بالأرباح، هناك امور اخرى تتعلق بالبيئه اذا كانت موآتيه او غير موآتيه، وكيف يجري تعظيم الإدارة وتعظيم مواقع المساهمين في الشركه "الأنفاق الراشد" ومن ثم، تعظيم الأرباح، والتي تعتمد على شروط البيئه "وهذه الأمور محظ مناقشه واسعه من مقبل مفكري، النظرية الإداريه، وبين مفكري الكلاسيكيه الجديده وبينهم وبين منتقدي هذه الأفكار من المدرسه الماركسيه وغيرهم الذين يؤكدون على ضرورة دراسة المحتوى الاجتماعي الأقتصادي الداخلة في كل نموذج من نماذج ادارة الأعمال الدوليه (راجع الأقتصاد السياسي غير الماركسي المعاصر - تحليل نقدي - ترجمة د. عصام الخفاجي) - الجزء الثاني.

يلاحظ أن أ.د. محمد نصر مهنا "ص ٣٠" وهو يستعرض الوسائل "التكتيك" الإداريه في منظمه الاعمال في النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي بالرغم من أنهيار الاتحاد السوفيتي وبالتالي تداعي الكتله الاشتراكيه بمفاهيمه فأن الفكر الاشتراكي لايزال فكرا متسعا ورحبا وخاصتا في ظل ندرة ومحدودية الموارد والامكانيات في الدول النامية ذات الكم السكاني الكبير، قد تكون واحده او متقاربة لا ان الوظيفة الاجتماعية للمنظمة تنحصر. كما سبقت الاشارة. اساسا في

تحقيق عائد لاصحابه ويصبح الفشل في تحقيق تلك الوظيفة معوق للنظام  
الاجتماعي القائم

، ان كل ماكتب عن التمويل الدولي او في ادارة الأعمال الدولييه من  
قبل الكتاب والباحثين في البلدان العربييه، يظل قليلا وشحيحا ،  
بالمقارنه، بما كتب عنه بمؤلفات اخرى اجنبيه وغيرها، ولايتناسب مع  
اهمية الموضوع وحيويته، ومخاطره وتعقيداته، وكثرة الأجهادات حوله،  
في ظل توسع وامتداد المؤسسات الماليه الكبيره وتأثيراتها على تحديد  
العديد من المؤثرات على الحياة الأقتصادييه الدولييه مثل تحديد الأسعار  
للعملات، واسعار الفائده الدولييه، والديون على البلدان الناميه وماتتركه  
من آثار على اقتصاديات هذه البلدان ومنها البلدان العربييه.

يعتقد الباحث، ان بعض البحوث والمؤلفات التي تطرقت الى  
موضوع التمويل وادارة الأعمال الدولييه، اعتمدت في تحليلاتها على  
تحليلات، كتاب وباحثين من الدول المتقدمه، او على وثائق وقرارات  
صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مما يتطلب الأهتمام، اكثر في  
تدقيق هذه التحليلات والملاحظات من قبل الباحثين والأقتصاديين العرب  
وغيرهم في البلدان الناميه، وتقديم نماذج اكثر واقعيه وتسليط الضوء  
على اهداف التمويل وادارة الأعمال الدولييه، التي تديرها الشركات  
المتعدية الجنسيه.

ان تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حينما تطرح  
سياستها وحججها، فيما يتعلق بشروطها في التثبيت والتكليف الهيكلية،  
تجاه اقتصاديات البلدان الناميه، توحى وكأن الدول الناميه، ليس

امامها من حل اوخيار فأما ان تأخذ بهذه التوصيات او تواصل تطبيق السياسة الاقتصادية "الخاطئه" وأضرارها، ومن دون مراعاة من قبل هاتين المنظمتين للدول الناميه وهي تسعى لتحقيق التتميه الاقتصادية. كما أن انتشار المراكز الماليه الدوليه والقدرات والأساليب المبتكره فى ادارتها "حقوق سحب خاصه...وفؤاد...الخ و اتفاقات الجات GATT وغيرها ومايرتب عليها من التزامات جديده تتطلب عاى مااعتقد تطوير الفكر الإداري في البلدان الناميه باعتباره الأضعف على صعيد المساومه الدوليه

يستنتج البحث، ان هناك علاقه بين التمويل الدولي وبين إدارة الاعمال الدوليه المعاصره، وبخاصه الموجه من قبل الشركات المتعديه الجنسيه واهدافهما المعروفه وفي ظل المنافسه الحاده دوليا، التي تسعى للاستحواذ على الاسواق وجني الارباح، بصرف النظر عن ظروف البلدان الناميه.